

مسي

في سبيل نهضة اقتصادية لبنانية

A. U. B. LIBRARY



تقدمة من المؤلف
الى المكتبة الجديدة
في الجامعة اللبنانية
بمكتب
٥٤/٥/٤
جبرائيل

جبرائيل منسى

محام بالاستئناف

رئيس جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية
وكيل وزارة الشؤون الاقتصادية سابقاً



• في سبيل

فحة اقتصادية لبنانية

يساهم فيها لبنان المغرب



آب ١٩٥٠

منشورات

جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية

ساحة النجمة - بيروت



1000
1000

1000
1000

1000

1000
1000

الباب الاول

معلومات عامة عن لبنان

تبلغ مساحة لبنان عشرة آلاف كيلومتر مربع ، ويقطنه مليون و ٢٥٠ ألف من السكان ، ما عدا المائة و ٣٥ ألف لاجيء عربي من فلسطين . وهو يؤلف كياناً طبيعياً منذ عهد بعيد ، استعداد حدوده التاريخية سنة ١٩٢٠ ، ومنذ عام ١٩٤٣ اعترفت باستقلاله مختلف الدول فتبادل مع معظمها التمثيل الدبلوماسي والقنصلي .

وقد انضمت الجمهورية اللبنانية الى منظمة الامم المتحدة مع كل ما يتضمن هذا الانضمام من حقوق وواجبات . وهي ، الى ذلك ، في عداد البلدان الاعضاء في جامعة الدول العربية ، مما يضع لبنان في صميم الحياة الدولية . .

وهو بالرغم من صغر مساحته وانعدام المطامع السياسية عنده ، يدين بمبدأ التعاون الدولي على اوسع شكل .

ان وضعه الخاص في كونه مفرقاً ومعبراً للعواصلات الدولية وللتبادل التجاري والثقافي ، ونقطة التقاء الحضارتين الغربية والشرقية ، ومركزاً جامعياً وثقافياً ، ووطناً اماً لاكثر من مليون من سكان مختلف البلدان الحرة ومواطنيها ذوي الاصل اللبناني الذين يؤلفون في الاميركتين وفي افريقيا وفي جميع القارات جاليات وجماعات غنية مزدهرة ، — ان هذا الوضع يجعله يرى مصلحته الحيوية في الحفاظ على السلام والازدهار الدوليين ، وفي الانتقال الحر للاشخاص والبضائع ورؤوس الاموال . ومصلحة بلادنا الحيوية ، ايضاً ، في التبادل الحر للافكار وفي نشرها . ومن أهم مسببات وجودها

انها تؤلف ، على عتبة هذا الشرق الاوسط ، محطة التقاط لمنتوجات الفكر والثقافات المتعددة ومركز نقلها واذاعتها .

ان دور لبنان هذا الضروري ، نحاول باعتزاز ان نقوم به داخل منظمة الامم المتحدة في جميع وجوه النشاط التي تعمل فيها هذه المنظمة .



اما وارادة الشعب في العيش الهانيء المشترك تصون الان استقلال لبنان وسلامة اراضيهِ، اما وقد ضمن هذا الاستقلال وهذه السلامة دستور الامم المتحدة ، وميثاق الجامعة العربية ، فيتوجب على حكومة لبنان ان توجه ابرز جهودها نحو الشؤون الاقتصادية لتؤمن حياة هذه البلاد ووسائل ازدهارها ورفاهيتها ، الى جانب مساهمتها في حل القضايا الاقتصادية الدولية الكبرى .

واننا نعطي ، في ما يلي ، فكرة اساسية عن هذه القضايا في علاقتها بالوضع اللبناني :
١ — لبنان بلد تجارة ومرور وسياحة . وهو لوحة دائرة للمواصلات الدولية ، وبالتالي تقوم مصلحته الحيوية على انماء التجارة والغاء العراقيل من وجه التبادل الدولي .

٢ — لبنان بلد منتج للخدمات خاصة ، يستعين بها لدفع القسم الاكبر من وارداته . وليس في مقدور الشعب اللبناني ، وقد تطور تطوراً ماموساً وبلغ درجة من الرقي مرموقة ، ان يبقى على مستوى معيشة العالي ما لم يحتفظ بمركزه في هذا الحقل ويحسنه بفضل تطبيق مبادئ الحرية الاقتصادية .

٣ — في لبنان صناعة وزراعة ليس بالامكان فرضهما وترويج منتوجاتهما وحاصلاتهما إلا اذا امتازت بمجودة النوع والاختصاص . فمصلحته اذن في قيام سياسة حرية اقتصادية تمكنه من وجود منافذ لها في الاسواق الدولية .

٤ — للبنان ابناء منتشرون ما وراء البحار يتجاوز عددهم ربع سكانه المقيمين ، ما عدا مئات الالوف من الاشخاص المنحدرين من اصل لبناني . ويؤلف مجموع هؤلاء اللبنانيين المعترين وسلالاتهم جماعات تبلغ رؤوس اموالها المتجمعة المليارات من الدولارات . وهي مدعوة لتمثيل دور كبير في انماء الاقتصاد اللبناني .

ان هذه الملحة المقتضية تبين لنا الاهمية التي يكتسبها ، في عرف الجمهورية اللبنانية الصغيرة - ومصلحتها

موزعة في العالم - ولدى المغتربين اللبنانيين، التعاون الاقتصادي الدولي، وتوسع عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في منظمة الامم المتحدة وتحقيق مشاريع تنظيم المالية الدولية والتجارة العالمية.

* * *

اننا نرى من الضروري، في مستهل هذا البحث، ان نعرض للقارئ معلومات عامة عن لبنان من ناحية توزيع السكان ونموهم ومن النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والمالية. اجل! نحن لا نجهل ان هناك تفاصيل عديدة يعرفها قسم كبير من القراء. غير اننا نرغب في هذه الدراسة ان نسهل على الشبان الاميركيين ذوي الاصل اللبناني، الحصول على بعض استعلامات واستخبارات قد تكون تفوتهم.

١ - السكان

يبلغ عدد السكان في لبنان مليوناً و٢٥٠ ألف نسمة بينهم ٨٠٪، اي مئة ألف، من الاجانب. ويضم هذا الرقم من الاجانب، ما يقرب من ٧٥٠٠٠ سوري، ثلثاهم متركزان نهائياً في لبنان وقد تقدم بعضهم بطلب الحصول على الجنسية اللبنانية.

ويعد لبنان، ايضاً، سكاناً متأرجحون يتراوح عددهم بين المئة وثلاثين والمئة واربعين الفاً من اللاجئين العرب الفلسطينيين.

وتبلغ كثافة السكان في لبنان حالياً من ١٣٥ الى ١٤٠ شخصاً في الكيلو متر المربع. وهي اكبر كثافة في بلدان الشرقين الادنى والاوسط. (اذ ان كثافات البلدان المجاورة ممثلة بالارقام التالية: سوريا ٢٥، مصر ٢٠، العراق ١٥، المملكة العربية السعودية ٥).

ويبدو ان البلدان الاوروبية التالية: بلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة وايطاليا هي البلدان الوحيدة التي يبلغ الاهلون فيها كثافة تتجاوز كثافة السكان في لبنان. ويجب ألا ننسى ان اكثر من نصف اراضيها مؤلف من مناطق جبلية.

وانه من اصل المليون و٣٨٥ ألف شخص (مع اللاجئين)، يعيش النصف في المدن والباقي في القرى.

وفي ما يلي اهم المدن في لبنان ، مع عدد سكانها :

بيروت	العاصمة	٤٠٠ ٠٠٠	نسمة
طرابلس	قصة لبنان الشمالي	١١٠ ٠٠٠	نسمة
صيدا	قصة لبنان الجنوبي	٥٥ ٠٠٠	نسمة
برج حمود	من ضواحي بيروت	٥٥ ٠٠٠	نسمة
زحلة	قصة البقاع	٢٥ ٠٠٠	نسمة

وتجدر الاشارة الى ان بيروت والمناطق المجاورة (برج حمود ، فرن الشباك وقرى الساحل التي تؤلف ضواحي العاصمة) تمثل منطقة لا يقل عدد سكانها عن ال ٥٢٥ الف نسمة .

* *

ويمكن تقدير توزيع الجاليات اللبنانية في المهجر (لبنانيو المولد ولبنانيو الاصل) ، على وجه التقريب كما يلي :

البلد	العدد	المناطق الهامة
كندا	٢٥٠٠٠	مونريال ومنطقة البحيرات
الولايات المتحدة	٤٠٠٠٠	نيويورك ، ديترويت ، لوس انجلوس
كوبا ، هايتي ، الجماييك ، الانتيل	٣٠٠٠٠	لاهافانا ، بور توبرنس ، ويدات
المكسيك	٦٠٠٠٠	مكسيكو ، فيرا — كروز
اميركا الوسطى	٢٠٠٠٠	عواصم البلدان السبعة
بوليفيا ، كولومبيا ، فينيزويلا ، ايكوادور	١٠٠٠٠٠	بوغوتا ، لاباز ، كاراكاس ، غويابويل
البرازيل	١٨٠٠٠٠	منهم اكثر من مئة الف في ولاية سان باولو وفي المدينة نفسها ، ريودي جانيرو ، باهيا ، ماناوس ، ميناس
الارجنتين	١٣٠٠٠٠	منهم اكثر من النصف في بونس ايرس ، روزاريو ، كوردوبا ، سانت — فه

شيلي	١٥٠٠٠	فالباريزو وسانتياغو
اوروغواي ، باراغواي	١٠٠٠٠	مونتفيدو
المجموع للاميركتين	٩٧٠٠٠	
مصر	٦٠٠٠٠	القاهرة، الاسكندرية، المنصورة، بورسعيد
افريقيا الغربية الفرنسية والسنغال	٨٠٠٠	دكار ، سان لويس ، كوناكري
افريقيا الغربية الانكليزية	٧٠٠٠	بائورست ، لاغوس
افريقيا الجنوبية	١٠٠٠٠	جوهانسبرغ ، كابتاون ، دربان
استراليا	١٥٠٠٠	سيدني ، ملبورن
البلدان الاخرى	٣٠٠٠٠	اوروبا ، سوريا ، الخ...
المجموع العام	١١٠٠٠٠٠	

* * *

تبلغ نسبة الولادات في لبنان من ٢٥ الى ٣٠ بالالف ، ونسبة الوفيات ١٠ بالالف (هذا مع حساب وفرة الوفيات المبكرة في مناطق الحدود المتأخرة). وهكذا يكون عدد الزيادة الطبيعية في السكان بين ١٥ و ١٨ بالالف سنوياً ، بسبب تفوق الولادات على الوفيات .

وقد اصابته الهجرة العامل الانساني في لبنان طوال عشرات السنين ، غير انها ضعفت في السنوات الخمس والثلاثين الاخيرة وكادت تكون معدومة في سني الحرب الاخيرة ١٩٣٩-١٩٤٥ ، ثم استؤنفت في الخمس السنوات الاخيرة .

وان هجرة العناصر الاقلية في البلدان المجاورة ، واستيطانها في لبنان ، يمثل ما يقرب من ضعف ارقام هجرة اللبنانيين .

ويمكننا الجزم بان الشعب اللبناني يمر في نمو مضطرد من حيث عدد السكان ، فيزداد سنوياً من ٢٥ الى ٣٠ الف نسمة .

ولقد زالت تماماً التأثيرات التي نجمت عن مختلف العناصر التي اعاقت ازدياد عدد السكان في الشعب اللبناني، ولا سيما عند اواخر القرن الماضي وخلال الثمانية عشرة سنة الاولى من القرن الحاضر (من مثل الهجرة الكثيفة ، ومجاعة ١٩١٦-١٩١٨ التي سببت ما ينوف على ١٥٠ الف ضحية ، الخ...). فكأن

موجات المناسبات (نظرية النروجي سندات) انتهت دورتها الاولى واستؤنف نمو السكان في احسن الحالات .

* * *

يعد لبنان حالياً (اواخر ١٩٤٩) « سكاناً سياسيين » يبلغ عددهم مليوناً و ٢٤٨٥٠٠ نسمة منهم مليون و ١٢٥٠٠٠٠ مقيم وما يقرب من مئة الف مغترب هاجروا في الخمس والعشرين سنة الاخيرة معترف لهم رسمياً بحقوقهم السياسية (الانتخابية) .

اضف الى ذلك ، ان هناك ١٧٠٠٠٠ لبناني ما وراء البحار كانوا قد اختاروا الجنسية اللبنانية غير انهم لم يحصلوا بعد على الاعتراف بحقوقهم السياسية والانتخابية . وهم اللبنانيون المغتربون ، القاطنون في الاميركتين وفي افريقيا وفي استراليا وغيرها من البلدان ، الذين ، لاسباب سياسية داخلية ولمعارضة بعض الاوساط ، لم يحصلوا بعد على الاعتراف الواقعي بحقوقهم السياسية والانتخابية بالرغم من وجود نصوص تشريعية واضحة تثبت هذه الحقوق بطريقة لا تقبل الجدل .

٢ — القضايا الاجتماعية

يمكن تمثيل التوزيع المهني والاجتماعي في طبقات الشعب اللبناني المقيم بالارقام التالية :

يعيش ثلث السكان ، اي ما يقرب من ٤٠٠٠٠٠ شخص من الزراعة .

اما الثلثان الباقيان فيعيشان من وجوه النشاط التالية :

٧٠٠٠	تجار وصناعيون
٣٠٠٠	اصحاب مهن حرة
١٠٠٠٠	اصحاب حرف
٤٠٠٠٠	مستخدمون
١٠٠٠٠٠	عمال واجراء
١٢٠٠٠	موظفون وعاملون في قوى الامن العامة
٨٠٠٠	رجال دين ومعلمون .

ويعد لبنان ما يقرب من ١٤٠٠٠٠٠ ملاك بسبب تقسيم الملكية في اراضيه ولا سيما في

واذا ما اعتبرنا هؤلاء الملاكين ارباب عيل، امكننا القول ان اكثر من نصف اللبنانيين ملاكون.

* * *

احتفظ لبنان حتى حرب ١٩٣٩ بمظهره التقليدي كملد يسوده التوازن والسلام الاجتماعيّان .

غير ان عقم السياسة الاقتصادية الذي انبعث في السنوات العشر الاخيرة وفساد نظام الضرائب الذي طبق اديا الى احداث فروقات اجتماعية بارزة . ولا شك في ان فساد توزيع الثروات في لبنان ، تلك التي اكتسبت من ارباح الحرب ، وفي ان فوضى الاسعار الداخلية ، وضعف وفساد نظام فرض الضرائب المباشرة سيكون انعكاسها عميقاً مزعجاً في التطور السياسي اللبناني في عشرات السنوات المقبلة .

ولقد ادت مطالب المستخدمين والاجراء المزمنة المستمرة الى سن قوانين فاسدة ، غالباً ما زادت في التشويش واثاره الشكوى بدل ان توجد حلاً عادلاً للقضايا المعقدة التي تهم الطبقات العاملة المجتهدة . ولقد تضخم عدد الاجراء خلال الحرب : فتجاوز عدد المستخدمين والعمال في خدمة الجيوش الحليفة ، خمسين الف اجير خلال عام ١٩٤٢ الى عام ١٩٤٤ ، وبلغ عدد العمال المشتغلين في المعامل والمنشآت الصناعية التي اوجدتها الحرب ، عدة آلاف مما رفع مجموع الاجراء الى اكثر من ١٠٠٠٠٠ بينهم ٢٥ الى ٣٠ الف من الاجيال الفتية التي لم تكن اعمارها تمكنها من العمل سنة ١٩٣٩ .

يعد لبنان حالياً طبقة عاملة واعية بدأت تنظم نفسها : من مستخدمي التجارة والمصارف والمؤسسات الكبرى ، ومستخدمي الشركات ذوات الامتياز لمصالح عامة الى العاملين في الصناعات والحرف ، الخ ... ولا ندخل في هذا التقدير عدد العمال الزراعيين .

فعدد الاجراء ، المنضمون الى الجمعيات والنقابات ، يبلغ عدة عشرات الالوف . وهم منظمون خاصة في بيروت وطرابلس وجبل لبنان القديم .

وان الطبقة العاملة الفقيرة تمثل قوة هائلة كامنة . فالمعضلة الاجتماعية موجودة في لبنان . والمهم ان يوجه الاجراء والمستخدمون ناحية التقدم الاجتماعي والنظام . ولبلوغ هذه الدرجة ، يتوجب على الدولة والمسؤولين عن السياسة اللبنانية ان يبرهنوا عن روح انصاف عميق وعن اكبر تفهم ممكن لمصالح الطبقات العاملة التي تمثل الاكثرية الكبرى من الامة .

* * *

ان المظهر الاكثر ايلاماً للمعضلة الاجتماعية اللبنانية هو قضية البطالة . فقد بدأ لبنان ، منذ نهاية الحرب ، يتعرف الى هذه المصيبة . فعدد العاطلين عن العمل في الطبقة العاملة العائشة في المدن وحدها قد يبلغ الان من ٣٥ الى ٤٠٠٠٠ اجير . وقد يرى البعض ان هذا العدد ليس كبيراً في بلد صرف اكثر من ٥٠٠٠٠ اجير من ابنائه من الخدمة في مصالح الجيوش الحليفة في اواخر عام ١٩٤٥ واولائل ١٩٤٦ .

غير ان هذا العدد السابق يمكنه ان يزداد مقدار النصف خلال النصف الثاني من العام الحالي ان لم تعتمد السلطات اللبنانية سياسة اقتصادية مؤاتية . فالتجارة اللبنانية ، وقد انحصر دورها في تجارة توزيع داخلي ، ستحملها عما قريب للالتجاء الى الصرف من الخدمة جملةً ، والصناعة اللبنانية ، التي ترى امكاناتها في التصدير تتضاءل طالما لا تعتمد الحكومة سياسة تخفيض في الاكلاف العامة الصناعية ، وخطة تنشيط للانتاج وفتح الاسواق . ان هذه الصناعة ستضطر ايضاً للالتجاء الى قفل كثير من المصانع والى صرف آلاف العمال ! وصناعة السياحة فتمسها ، بالرغم من المصاريف الهائلة التي اعتمدتها الادارة ومن ميزانية تقرب من مليوني ليرة لبنانية ارسدت للمفوضية العامة للسياحة والاصطياف والاشياء ، لن تستطيع النمو ما لم تتبع سياسة اقتصاد في اكلاف المعيشة .

٣ - التقدم الفكري

يعد لبنان بين البلدان الاكثر تطوراً ورقياً وهو يتابع سيره نحو التقدم الفكري بخطى سريعة . والواقع ان الاميين يمثلون اقل من ٢٠٪ من مجموع الشعب اللبناني ... وهذه النسبة هي ٣٠٪ للنساء و ١٠ الى ١٥٪ للرجال . واذا ما نظرنا الى سكان لبنان الاوسط وحدهم (سنجق جبل لبنان القديم المستقل ومدينة بيروت) تهبط نسبة الاميين الى ٥٪ فقط بين الرجال و ١٥٪ بين النساء ، اي اقل من ١٠٪ من مجموع السكان . وهناك جهد كبير يرمي الى الاكثار من عدد المدارس ، لا سيما في المناطق المعادة الى لبنان منذ ثلاثين سنة .

ولقد اتسع نمو التعلم العالي في لبنان ، لدرجة انه خلق ازمة حادة في معظم المهن الحرة : فلقد تجاوز في لبنان عدد المحامين ، والاطباء واطباء الاسنان ، الحد المعقول ... اذ بلغ واحداً لكل ١٥٠ شخص من المهن المذكورة . ومما يزيد الازمة تعقداً ان القسم الاكبر من الذين يمارسون المهن

الحرّة يفضّلون الإقامة في العاصمة .

وتفاخر بيروت ، مدينة النور في الشرق ، بجامعاتها (الجامعة الاميريكية ، والجامعة الفرنسية ، و عماقير والجامعة اللبنانية) حيث تلقى آلاف اللبنانيين دروسهم العالية : من متشرعين ، واساتذة ومهندسين واطباء وصيادلة ورجال قلم الخ...
ويعد لبنان عدة الاف من المثقفين .

وينشر في بيروت اكثر من اربعين جريدة يومية ، منها ٣٤ باللغة العربية ، وثلاث باللغة الفرنسية ، وثلاث باللغة الارمنية . واثناء الحرب الاخيرة ، صدرت فيها جريدة يومية باللغة الانكليزية . اصف الى ذلك ، ان اربع عشرة جريدة تنشر في المحافظات ، وان هناك ثلاثين مجلة ونشرة دورية تكنيكية وعلمية تصدر في لبنان .
(البر) ونحن في عام ١٩٥٤ يقدر عدد المجلات والعف بالتر من ذلك
ومصنك جريدة قد ، باللغة الانكليزية " The Daily Star "

٤ - لمحة الى اوضاع السياسية والادارية

يؤلف لبنان من اراضي سنجق لبنان القديم ، المستقل منذ عام ١٨٦١ ، ومن بعض اقسام ولايتي بيروت ودمشق الذي اعيد اليه في اول ايلول من العام ١٩٢٠ وفيه تمت وحدته التاريخية والطبيعية . وكان هناك بعض سكان المناطق يتنكرون للوحدة اللبنانية . غير ان الميثاق الوطني المعقود في تشرين الثاني عام ١٩٤٣ اعاد اتحاد جميع اللبنانيين الذين اظهروا لهذه المناسبة ارادة اجماعية موحدة .

ولقد اقام دستور ٢٣ نوار سنة ١٩٢٦ لبنان جمهورية ديمقراطية واعتمد لها النظام البرلماني . واعطيت الجمهورية مجلس شيوخ ومجلس نواب ، وأنيط انتخاب رئيس الجمهورية بالبرلمان . وفي عام ١٩٢٧ ، الغي مجلس الشيوخ وامسى مجلس النواب مؤلفاً من اعضاء منتخبين (الثلاثان) ومن اعضاء معينين (الثلث) . اما عدد النواب فكان يتغير بحسب التشريع الانتخابي الساري : من ١٩٢٧ الى ١٩٢٩ ، ٤٦ نائباً . من ١٩٢٩ الى ١٩٣٢ ، ٤٥ نائباً . من ١٩٣٤ الى ١٩٣٧ ، ٢٥ نائباً . من ١٩٣٧ الى ١٩٣٩ ، ٦٣ نائباً . ومنذ آب - ايلول ١٩٤٣ ، يعد مجلس النواب ٥٥ نائباً ، كلهم منتخبون ، اذ الغي مبدأ التعيين .

وان الوزارة ، وهي مسؤولة امام المجلس ، تضم عدداً متغيراً من الوزراء ، اذ ان الدستور لم يحدد عدداً

ثابتاً لهم. ولقد تعاقب خمس عشرة وزارة على الحكم منذ عام ١٩٢٦، وكانت تؤلف من ٣ الى ١٠ وزراء. ولم يلاق النظام الدستوري اللبناني الارتياح التام المستمر. فلقد حدث غالباً عن اعتماد النظام الرئاسي المطبق في الولايات المتحدة وفي معظم الجمهوريات الاميركية. وفي الحقبة الاخيرة (ايار حزيران ١٩٥٠)، اثرت جدياً قضية اعادة مجلس الشيوخ وتأليفه من رجال دولة سابقين واختصاصيين.

اما النظام الاداري اللبناني فهو شديد المركزية يجمع معظم دوائر الدولة في العاصمة. ويبدو ذلك طبيعياً في بلد مساحته ١٠.٠٠٠ كيلو متر مربع ويوازي عدد سكانه عدد سكان مقاطعة صغيرة في بلد آخر. هذا مع العلم ان المسافة القصوى بين بيروت واية نقطة ثانية من الاراضي اللبنانية لا تتجاوز المئة والخمسين كيلو متر او التسعين ميلاً.

ولقد وضعت عدة مشاريع لامركزية لم تؤد كلها الا زيادة عدد الموظفين، متضخماً في الاساس. وهناك بادرة واحدة ادت عام ١٩٤٩-١٩٥٠ الى فصل بعض الدوائر عن العاصمة.

تقسم الجمهورية اللبنانية الى ٥ محافظات: بيروت، جبل لبنان (قصبته بعبداء)، لبنان الشمالي (قصبته طرابلس)، البقاع (قصبته زحلة)، لبنان الجنوبي (قصبته صيدا). ويقوم على رأس كل محافظة محافظ اداري.

وتقسم المحافظات الى اقسية يقوم على رأسها قائمقام. ويضم جبل لبنان اقسية بعبداء (وقصبته بعبداء) وعاليه (قصبته عاليه) والشوف (قصبته بيت الدين) والمن (قصبته الجديدة) وكسروان (قصبته جونية).

ويضم لبنان الشمالي اقسية: طرابلس (وقصبته طرابلس) والبترون (قصبته البترون) والكوره (قصبته اميون) وزغرتا — بشري (قصبته زغرتا شتاء، وبشري صيفا) وعكار (قصبته حلبا). ويضم البقاع اقسية زحلة وبعبك والهرمل وراشيا، وكلها مراكز قائمقاميات.

ويضم لبنان الجنوبي اقسية صيدا وصور وجزير وجديدة مرجعيون، وكلها مراكز قائمقاميات.

* *

حدد المرسوم الاشتراعي رقم ٦ بتاريخ ٣ شباط سنة ١٩٣٠، التنظيم القضائي في لبنان فأنشأ محكمة استئناف واحدة وخمس محاكم بدائية في قصبات المحافظات ومحاكم صلحية في مختلف المناطق. غير ان قانون نوار سنة ١٩٥٠ أعاد محكمة التمييز وأنشأ خمس محاكم استئناف، واحدة في مركز كل محافظة، وأقام المحاكم المنفردين بدلاً من المحاكم البدائية وحكام الصلح.

ان الانتقادات العنيفة التي وجهتها الصحافة اللبنانية والاجنبية ضد التجاوزات السياسية والادارية التي ارتكبت خلال السنوات الاخيرة ، والحملات المنظمة التي شنت ، في اميركا ومصر ، على الحكومة والهيكـل الاداري في لبنان ، والمقال الذي نشرته مؤخراً جريدة « التايـمز » ناعته اياها « بالادارة الاكثر فساداً » (وهو نعت مبالغ به يمكن ان يكون صادراً عن وحي صهيوني) ، والاخبار التي نقلها لبنانيون عائدون من لبنان عن بعض التجاوزات والتطاول على القانون - كل هذا ولد التشويش والانزعاج عند اللبنانيين المغترين وأدخل في روعهم ان وطنهم الام - او البلد المتحدرين منه - يعايش حقاً عهد الفوضى وأن اخوانهم المقيمين ضحايا جميع المظالم والتعديات .

وان كنت لا ارغب في غسل جميع التهم الموجهة الى الحكومة والادارة غسلًا تاماً ، وفي الدفاع عن التجاوزات الخطيرة المرتكبة ، ارى من واجبي ، على الاقل وبكل تجرد ، ان احلل الحوادث واعرض لمسببات هذه الحالة المؤسفة التي لا يمكن قط عزوها بكامل مساوئها الى حكومات لبنان التي تقلدت زمام الامور في السنوات الاخيرة .

١- ان حكومات لبنان التي تعاقبت على الحكم في السبع السنوات الاخيرة سجلت لنفسها تحقيقات عديدة ليس من الانصاف تجاهلها .

- تحقيق الاستقلال الوطني في تشرين الثاني عام ١٩٤٣ .
- الجهود المبذولة لنقل المصالح التي كانت تتولاها سابقاً سلطات الانتداب الى السلطة الوطنية ، وتنظيم مصالح جديدة عديدة بالوسائل المتيسرة .
- تنظيم تمثيلنا الخارجي ، واشترك لبنان في المؤتمرات الدولية الكبرى ، والمكان المرموق الذي اكتسبه لبنان بفضل اعمال دبلوماسيينا وممثلينا في الاجتماعات العامة والمؤتمرات الدولية .
- انشاء ضريبة الدخل في كانون الاول عام ١٩٤٤ .
- السياسة النقدية الحكيمة المتبعة منذ اوائل عام ١٩٤٨ .
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي سنة ١٩٥٠ .
- الاعمال الكبرى الهامة ، من مثل الري وشبكات الطرق ومطارات خلد و غيرها وكلها انجزت بالفائض من الميزانيات وبدون ان يضطر لبنان للجوء الى عقد ديون خارجية او داخلية .
- اتساع الدوائر الصحية وازدياد عدد المدارس الكبير .

— الجهود التي بذلها كثيرون من اعضاء الحكومة ومن كبار موظفي الدولة لتحقيق الاصلاح وتحسين تدبير الشؤون العامة .

لم يكن مناص لت تحقيق هذه الامور الهامة من وقوع تجاوزات . غير انه يجب عزو القسم الاكبر من هذه التجاوزات الى اسباب ملازمة لتكوين الهيكل السياسي والاداري والاجتماعي في لبنان . وسنحلل في ما يلي هذه الاسباب العميقة ، ولا يسعنا ابدأ ان نقر ونتبنى بعض الانتقادات غير المبررة التي وجهت ضد عهد الحكومة الوطنية ولاقت ، لدى اللبنانيين المغتربين ، حقلاً خصباً للتضخم والمغلاة .

٢ - ان اتحاد جبل لبنان ، عام ١٩٢٠ ، وقد كان سنجقاً مستقلاً تخضع قوانينه لاحكام بروتوكولي ١٨٦١ و ١٨٦٤ تمرس طوال نيف ونصف قرن على نظام ديمقراطي وانتخابي مكيف على حاجاته ، ان اتحاده والاراضي التي كانت جزءاً من ولايتي بيروت ودمشق الخاضعتين دائماً لنفوذ الاسياد الاقطاعيين ، كان احد الاسباب الرئيسية في التقهقر السياسي اللبناني وفي فساد الادارة في لبنان .

٣ - لم تكن الادارة اللبنانية ، في عهد الانتداب الفرنسي بين ١٩١٨ و ١٩٤٣ ، بتغذية الروح الديمقراطية وتنمية المؤسسات العامة على اسس عصرية . فقد كان جل اهتمام عمال هذا الانتداب منصرفاً الى تركيز نفوذهم تركيزاً متيناً الى تجنب « ~~المشاكل~~ » ودفع الطبقات السائدة ما استطاعوا الى ذلك سبيلاً .

وقد حمل التنظيم الدستوري والسياسي والاداري والانتخابي طابع هذا الاهتمام فلم يحمل الدستور اللبناني من الديمقراطية الا الاسم اذ كان مفوض فرنسا - او مندوبه - يؤمن في الواقع ادارة البلاد مباشرة او بالواسطة .

٤ - عند بلوغ لبنان استقلاله الناجز في اواخر عام ١٩٤٣ ، كان التشريع الانتخابي المعمول به يُخضع محافظتين لبنانيتين على الاقل من مجموع خمس ، لنفوذ الاسياد الاقطاعيين الفائق الذين كانوا يشكلون اللوائح الانتخابية ويختارون المرشحين على هواهم ليفرضوهم على مشايعهم المطيعين ، جاعلين من العمليات الانتخابية ، غالباً ، مقايضات مالية ومدعاة لتجاوزات خطيرة .

اضف الى ذلك ، ان لوائح انتخابية تضم كل منها ١٧ و ١٢ نائباً لا تفسح المجال الكافي امام المنتخبين للاقتراع بحرية واختيار . فبدل ان تؤلف هذه اللوائح بين مرشحين تقرب بينهم العقائد والمبادئ المشتركة ، تنحصر العملية الانتخابية في جمع عدد من الاشخاص دأبهم تأمين اقتخابهم فحسب .

وهكذا يؤدي النظام الاداري والانتخابي الى تضخم نفوذ بعض الاقطاعيين والى استحالة تأليف احزاب سياسية داخل المجلس ، وهذا ما يعني في النتيجة فقد ان كل توازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية اذ تصبح الاولى بيد مجموعة من الرجال متآزرين مع الاقطاعيين ، والثانية اداة طيعة لها لا تقوم غالباً بمهمة المراقبة المنوطة بها ولا تمارس صلاحياتها التشريعية .

ان ما يشرح التقهقر السياسي والاداري في لبنان واعتماد الاساليب الاولى البالية في تسيير الشؤون العامة ويبررها ، هو اقامة النفوذ الاقطاعي بدل الحريات الديمقراطية وقضائه على ممارسة الشعب اللبناني حقه الصحيح الصريح في الانتخاب ، هذا الشعب الذي بلغ باكثرته الساحقة من التطور والرفي ما يؤهله لحكم نفسه على اسس ديمقراطية حرة .

٥ — ان المجلس والعشرين سنة التي قضاها الفرنسيون في لبنان ، من اواخر عام ١٩١٨ الى نهاية العام ١٩٤٣ ، لم تعط لبنان الجهاز الاداري الذي كان يجب ان يكون عماد الحكومة الوطنية .

فقد كان ينقص معظم المصالح الملاكات الفنية ، وأقصى غالباً عن الادارة اللبنانية العديد من العناصر اللبنانية الصالحة من امثال رجال الاختصاص والمتقنين من حملة الشهادات العليا المحصلة في فرنسا وفي جامعات الغرب . اصف الى ذلك ان المستشارين المرئيين الملحقين بالدوائر اللبنانية لم يبرهنوا غالباً على كفاءتهم للمهمة المنتدبين لها .

وتجدر الاشارة الى انه ، بالرغم من جميع الشوائب الواضحة في هذه الادارة التي جهز بها الفرنسيون لبنان ، كان هناك بعض مصالح ممتازة يديرونها مباشرة كالجيش والجمارك .

٦ — لم يفلح نظام الحكومة الوطنية في اعطاء لبنان ادارة صالحة .
اما اسباب هذا العجز فعديدة ، نذكر منها :

— العوامل السياسية ومدخلات السياسيين التي ادت الى تعيين موظفين عديدين غير اكفاء ، والى ترقية استثنائية استفاد منها عشرات غيرهم ممن لم يكونوا اهلاً لتولي مناصب عالية في الادارة .
— العامل الطائفي الذي ساهم ايضاً في تضخم عدد الموظفين .

— واخيراً عامل التأثيرات المختلفة الذي ابطل مفعول المباريات التي اعتمدتها دوائر عديدة اساساً لتعيين موظفيها .

٧ — ان الرجال السياسيين اللبنانيين من وزراء ونواب ، وموظفي الادارة العالين يعترفون بنقائص النظام الدستوري والسياسي والانتخابي والاداري في لبنان وهم يعللون الاسباب التي ادت الى

حالات صعبة بقولهم انه لم يكن بالامكان انشاء ادارة مثالية في زمن قصير وتجنب بعض المحاوزات والاختفاء .

وترى الحكام جميعاً ينشدون الاصلاح . فرغبة الرأي العام اللبناني في اجراء اصلاح عام تلاقي صدى مستحجاباً لدى صاحب الفخامة رئيس الجمهورية . وقد وعد فخامته بتحقيق الرغبات في هذا الحقل برسائلته الى الشعب بتاريخ ٢١ ايلول عام ١٩٤٩ .

فالانظار متجهة نحو رئيس الجمهورية ، فخامة الشيخ بشارة الخوري ، الذي بوسعه ، ولا شك ، القيام بعمل حاسم يمكن اللبنانيين من ان ينتخبوا مجلساً نيابياً يتناسب مع درجة رقي الشعب اللبناني ، وان يحفظوا بحكومة وادارة حديثتين .

وعلينا ان لا ننسى انه انشيء في جنوبي لبنان دولة ديمقراطية تقدمية هي دولة اسرائيل . وان كنا نريد ان ننمي المصالح اللبنانية وندافع عنها ، وان نفتح آفاقاً جديدة امام الشعب اللبناني المدعو طبيعياً الى التأثير الخير في تقدم الشعوب العربية — ان كنا نرسم لوطننا هذه الرسالة فليس الطريق اليها في تقوية الاقطاعية والاجواء الى الاساليب الاولى العشوائية .

واننا نناشد مواطنينا ، من مقيمين ومغتربين ، ان يضعوا حداً لحالة تسيء كبير اساءة الى مصالح البلاد العليا . فالاصلاح المرجو في بيروت لا يبرر ابدأً القمع بين لبنان المقيم ولبنان المغترب . واننا ندعو الصحف اللبنانية في المهجر خاصة ، الى المساهمة في عمل التجدد القومي والاقتصادي لصالح جميع اللبنانيين .

٥ - الشؤون الاقتصادية والمالية

يبدو امر توازن مدفوعاتنا الخارجية من الشؤون الاقتصادية الهامة التي تجابهنا قبل غيرها . ولقد نشرت جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية ، سنة ١٩٤٨ ، كتاباً عنوانه « التصميم الانشائي للاقتصاد اللبناني واصلاح الدولة » ، ضمنته نتائج ابحاثها ودروسها في هذا الموضوع ونشرت فيه ايضاً لألحة دورية بثروة لبنان المنقولة بين ١٩١٤ و ١٩٤٦ مع ارقام السنوات ١٩١٤ ، ١٩١٩ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٩ و ١٩٤٦ ، كما انها ذكرت فيه موازين المدفوعات الدولية في لبنان للسنوات ١٩٢٨ ، ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ وتقديراتها للسنتين ١٩٤٧ و ١٩٤٨ .

ويستخلص من جميع هذه الابحاث ان لبنان يتسورد بصورة متتابة ستة اضعاف قيمة مصدراته. اما العجز في ميزانه التجاري ، اي الخمسة اسداس ، فيدفعه بانتاج الخدمات من مثل التجارة الدولية وارساليات المغتربين والسياحة والتعليم والمستشفيات وغيرها . ونشير هنا الى ان باباً هاماً ، هونفقات الجيوش الاجنبية المراقبة على الاراضي اللبنانية ، قد زال بسبب بلوغ لبنان الاستقلال وممارسته جميع صلاحيات السيادة .

ولقد كان رصيد حسابات سنوات الحرب الست في صالح لبنان لما حقق من تصديرات غير منظورة هامة (اذ بلغت نفقات الجيوش ما يقرب من ٤٠٠ مليون دولار) لايقابلها استيرادات معادلة . ولقد جرت في السنوات ١٩٤٦-١٩٥٠ تصديرات في رؤوس الاموال بلغت ٢٠٠ مليون دولار على وجه التقريب ، واعاد لبنان تخزين بضائعه التجارية وجابه استهلاكاً متصاعداً للمواد الاجنبية .

*
* *

ولم تنته بعد جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية من ضبط حساب الدخل الوطني اللبناني الذي باشرت به منذ زمن . فهناك عناصر عديدة هي موضوع تحريات دقيقة . غير انه يمكن تقدير هذا الدخل مؤقتاً على الوجه التالي :

سنة	١٩٤٤	:	٨٥٠ الى ٩٠٠ مليون ليرة لبنانية
»	١٩٤٦	:	٦٠٠ » ٦٥٠ »
»	١٩٤٨	:	٧٠٠ » ٧٥٠ »
»	١٩٤٩	:	٦٢٥ » ٦٧٥ »

وتجدر الاشارة الى ان دخل طبقات المزارعين والفلاحين ضئيل بالنسبة الى دخل اصحاب الحرف والاجراء ، وان كلفة المعيشة مرتفعة ارتفاعاً كبيراً في المدن الكبرى .

* * *

ويدفع الشعب اللبناني اكثر من ١٢٠ مليون ليرة لبنانية بين رسوم وضرائب اي ما يعادل نصفاً وثلاثين دولاراً للشخص الواحد . وهي نسبة لا تعادلها نسبة في باقي بلدان الشرق الادنى ، ما

عدا اسرائيل .

ومما يجعل حمل الضرائب الاميرية كثير الثقل على الطبقات العاملة كون ٨٥ بالمئة من الضرائب والرسوم غير مباشرة تستوفى على المواد المستهلكة .
ان حالة كهذه يجب ان تهيب بسطات هذه البلاد للعمل الجدي على تأمين العدالة الاجتماعية في توزيع الضرائب .

Am-17-

sum 1/4-

الباب الثاني

التوازن الاقتصادي اللبناني

يستغرب كل من لم يقوم بدراسة عميقة لموارد الثروات ولأبواب دخول الاموال الهامة التي تستفيد منها هذه البلاد، كيف يتمكن لبنان من موازنة مدفوعاته الخارجية . فهذه الحالة في لبنان نسيج وحدها في العالم ، اذ اننا البلد الوحيد الذي تبلغ النسبة بين صادراته و وارداته ١ الى ٦ . ومع ذلك فلبنان يزيد غنى ويحتفظ اهلوه بمستوى عال في معيشتهم . وترى البنائات الجديدة ترتفع بالآلاف في بيروت وطرابلس ومناطق الاصطياف وفي كل مكان من الاراضي اللبنانية .

ولقد استوردنا في السنوات الخمس الاخيرة نيفاً وثمانية آلاف سيارة ، ويظهر ان سيارات الاجرة في لبنان تتفوق اناقة على غيرها في اي بلد آخر . اما آلاف البرادات والراديووات والانشاءات المنزلية للخدمة فمعدة جميعها لزيادة الرفاهية عند السكان .

فاللبناني يعيش بسعة ورخاء في بيته، وهو يلبس جيداً ويأكل جيداً ، ويرسل اولاده الى المدارس دافعا عنهم الرواتب والنفقات ، ويرتاد دور اللهو والسينما . وبين العائلات اللبنانية اكثر من ١٥ بالمئة تقني الخدم .

ويتوفر عند ثلاثين الفاً منها محلا اقامة : الاول في بيروت او طرابلس او صيدا او جونيه او زغرتا او غيرها والثاني في المرتفعات للاستفادة من مناخ الجبل المعتدل في فصل الصيف . ولا يعيق الاصطياف نشاط الناس او يوقفه ، فهم ينتقلون صباحاً ومساءً بين مراكز اعمالهم ودورهم الصيفية .

وَيَتَمَتَّعُ عَمَالُ الْمَصْنَعِ وَالْمُوظَّفُونَ وَالْأَجْرَاءُ بِعُطْلَةٍ سَنَوِيَّةٍ مَدْفُوعَةٍ تَبْلُغُ ١٥ يَوْمًا يَقْضُونَهَا غَالِبًا فِي الْجَبَلِ ، وَكَثِيرُونَ هُمُ الَّذِينَ يَقْضُونَ نَهَايَةَ اسْبُوعِهِمْ خَارِجَ الْمَدِينَةِ .
Week-End .
وَاللِّبْنَانِيُّونَ شَعْبٌ جَادٌ نَشِيطٌ تَدُلُّ الْحُقُولُ وَالْبَسَاتِينُ وَالْجِبَالُ وَالْهَضْبَاتُ الَّتِي حَوْلَهَا إِلَى أَجْلَالٍ وَجَنَآنٍ مَزْرُوعَةٍ غَنَاءٍ ، عَلَى جَهْدِهِ الْمُتَوَاصِلِ وَعَالِيِ هِمَّتِهِ .

* * *

وَفِي رَأْيِنَا أَنْ عَرْضًا مَفْصَلًا لَوْجُوهِ النِّشَاطِ وَلِمَوَارِدِ الثَّرَوَاتِ فِي لُبْنَانَ يَتَجَاوَزُ نِطَاقَ هَذَا الْبَحْثِ .
فَجَمْعِيَّةُ الْاِقْتِصَادِ السِّيَاسِيِّ اللَّبْنَانِيَّةِ تَسَرُّ بِأَنْ تَهْدِيَ الْمُشْتَرِكِينَ الْكَرَامَ فِي مَوْثَرِ الْأَحْلَافِ اللَّبْنَانِيَّةِ السُّورِيَّةِ الْأَمِيرِكِيَّةِ مَنْ يَحْسُنُونَ أَحَدِي اللَّغَتَيْنِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْ الْفَرَنْسِيَّةِ ، نَسْخًا مِنْ كِتَابِهَا الَّذِي صَدَرَ عَامَ ١٩٤٨ بِعَنْوَانِ « التَّصْمِيمُ الْإِنْشَائِيُّ لِلْاِقْتِصَادِ اللَّبْنَانِيِّ » فِي كُلِّ مِنَ اللَّغَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ .
غَيْرَ أَنَّنَا نَقْبِثُ فِي هَذَا الْفَصْلِ عَرْضًا مُوجِزًا خَصِيصًا بِهِمْ .
وَلَيْسَمَحْ لَنَا ، كَمَقْدَمَةٍ لَهُ ، أَنْ نَذْكُرَ أَنَّ اللَّبْنَانِيِّينَ الْمُغْتَرِبِينَ سَاهَمُوا مَسَاهِمَةً جَلِيَّةً فِي الْمَحَافِظَةِ عَلَى الثَّرْوَةِ الْوَطْنِيَّةِ فِي لُبْنَانَ وَنَمُوهَا ، وَعَلَى الْمُسْتَوَى الْعَالِيِّ فِي مَعِيشَةِ اللَّبْنَانِيِّينَ الْمُقِيمِينَ .
فَهُنَاكَ عَشْرَاتُ آلَافٍ اللَّبْنَانِيِّينَ مِمَّنْ هَاجَرُوا خِلَالَ الْخَمْسِينَ سَنَةِ الْآخِرَةِ ، عَادُوا إِلَى وَطَنِهِمُ الْإِمَامِ وَوُظِفُوا فِيهِ ثَرَوَاتٌ هَائِلَةٌ .

وَهُنَاكَ غَيْرُهُمْ مَنْ وَاطَبُوا عَلَى أَرْسَالِ الْأَمْدَادَاتِ الْهَامَّةِ لَدَوِيهِمْ ، حَتَّى لِيُمْكِنَ الْقَوْلُ أَنَّ حَيَاةَ آلَافِ الْعَائِلَاتِ تَقُومُ عَلَى الْأَمْوَالِ الَّتِي يَتَلَقَّاهَا أَفْرَادُهَا مِنْ أَبْنَائِهِمْ أَوْ إِخْوَانِهِمُ الْمُقِيمِينَ فِي الْخَارِجِ .
وَلَقَدْ شِيدَتْ مَثَاتُ الْبَنَائَاتِ ، وَيَشَادُ غَيْرُهَا الْيَوْمَ ، مِنْ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ الَّتِي جَمَعَهَا اللَّبْنَانِيُّونَ فِي أَرْضِ الْعَرَبَةِ . وَيَلَاظُ أَنْ يَبْنَى أَصْحَابُ الثَّرَوَاتِ الْهَامَّةِ فِي لُبْنَانَ ، عِدَدًا مِنَ الْمُغْتَرِبِينَ الْقَدَمَاءِ وَظَفُوهَا رُؤُوسَ أَمْوَالِهِمْ فِي وَطَنِهِمْ وَمَا يَزَالُونَ يَزِيدُونَ فِيهَا .

* * *

وَأَنَّ كَانَ الْاِقْتِصَادُ اللَّبْنَانِيُّ نَمَا نَمَوًا مُحْسُوسًا فِي السَّنَوَاتِ الْآخِرَةِ فَذَلِكَ عَائِدٌ إِلَى تَوْسِيعِ الْمَسَاحَاتِ الْمَزْرُوعَةِ بِأَشْجَارِ الْفَاكَةِ ، وَإِلَى انْشَاءِ الْمَعَامِلِ وَالْمَصْنَعِ الْجَدِيدَةِ ، وَإِلَى التَّقَدُّمِ فِي أَعْمَالِ التَّابَلَايْنِ وَانْجَازِ مَطَارِ خَلْدَةِ الدَّوْلِيِّ .

وَأَنَّ امْكَانَاتِ لُبْنَانَ كَبِيرَةٌ فِي تَصْدِيرِ الْمُنْتُوجَاتِ الْوَطْنِيَّةِ مِنْ صِنَاعِيَّةٍ وَزَرَاعِيَّةٍ . وَيَكْفِيهِ أَنْ يَعْتَمِدَ

حكاه سياسة تجارية ملائمة تفتح له اسواقاً جديدة ، ليضاعف رقم صادراته ويرفعها من ٢٠ الى ٤٠ مليون دولار ، منمياً ، في الوقت نفسه ، امكاناته في انتاج الخدمات التجارية وغيرها .
وفي مايلي جدول لميزان المدفوعات الدولية في لبنان للسنة ١٩٤٩ بـلايين الدولارات الاميركية :

الداخل

- ٢٠ — تصدير (مع التصدير الى سوريا)
- ٦ — عمولة على الاستيراد ٥ ٪
- ٥ — ارباح على تجارة سوريا الخارجية
- ارباح المرور (ترانزيت) وتجارة اعادة
- التصدير واعمال التجارة الدولية (ما
- ٨ عدا سوريا)
- ارباح من التجارة الدولية في العملة
- ٨ وسبائك الذهب ومن معاملات القطع
- موارد الاغتراب : نقل رؤوس الاموال
- الى الوطن وارساليات المغتربين والانفاق
- الحاصل محلياً من المغتربين
- ٢٠ — اموال الاجانب من سوريين وغيرهم
- ٤ — ممن يتمركون في لبنان
- اموال اللاجئين الفلسطينيين العرب ،
- رؤوس الاموال الجاهزة والمأخوذة من
- ثرواتهم في الخارج ، ومساعدات دولية لهم
- ١٢ — موارد السياحة والاصطياف : سياح
- ومصطفون اجانب في لبنان
- (وبينهم السوريون) ورسوم المرافيء
- والمطار وبنفقات التموين بالمحروقات

الخارج

- ١٢٠ — استيراد (مع الاستيراد من سوريا)
- ٢ — سياح ومصطفون في الخارج
- طلاب لبنانيون وبعثات علمية في الخارج ٥٠
- ميزان ارباح العمال السوريين في لبنان
- (بعد حسم ارباح العمال اللبنانيين في سوريا)
- ١ — ريع الاموال السورية الموظفة في
- لبنان وارباح التجار السوريين المقيمين
- في لبنان (الاقسام المنقولة الى سوريا)
- قسائم مدفوعة للخارج (ما عدا سوريا)
- وارباح شركات الملاحة الجوية والبحرية
- والمصارف وشركات النفط والضمان والافراد
- ٤ — تمثيل دبلوماسي وقنصلي لبناني في الخارج
- ونفقات اشتراك في المؤتمرات الدولية
- (بعد حسم المداخل القنصلية)
- ١ — اموال شتى منقولة الى الخارج لقاء
- خدمات معينة

٥٠

١٣٠

المجموع

- ٦ والمواد الغذائية الحاصلة
- اعمادات للجامعات والمدارس والمؤسسات
والمستشفيات ، طلاب ومرضى اجانب
- ٣ (وبينهم السوريون)
- ٢٥ — خدمات شتى (ومنها التهريب)
- ريع الاسهم والممتلكات والاموال
البنانية في الخارج وتقاعد اللبنانيين
- ٢٥ والفلسطينيين
- رؤوس اموال اجنبية موظفة في لبنان
- ٩٥ (وبينها شركات النفط)
- رؤوس اموال سورية موظفة او
- ٥ لاجئة في لبنان
- تمثيل دبلوماسي وقنصلي اجني في لبنان
(بعد حسم المداخل القنصلية) ، وفود
- ٣ دولية مختلفة ، ممثلو المنظمات الدولية
- اخراج رساميل لسد رصيد ثمن البضائع
- المجمعة في لبنان وكانت مطلوبة برسم سوريا
- ١٠
- ٩٣٠ المجموع

ان الجدول اعلاه يستدعي الملاحظات التالية :

- ١ — تميزت السنة ١٩٤٩ بزيادة هامة في المستوردات ذلك ان ستوكات البضائع المتجمعة في لبنان كانت قد استوردت لحاجة لبنان ، وبجزء قليل منها ، لسوريا. وان انفصال الاتحاد الجركي الذي قرره سوريا منفردة في ١٣ آذار ١٩٥٠ كان سبباً في اغراق السوق اللبنانية بالبضائع وفي تسرب الاموال اللبنانية الى الخارج هذه الاموال التي لم يعوض عنها دخول الاموال السورية الى لبنان .
- ٢ — ان فصل « الاستيراد » في باب الخارج من ميزان المدفوعات سوف يعتريه هبوط محتم في

السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥١ من جراء تقييد المستوردات السورية في السنة ١٩٥٠ وتوفر ستوكات البضائع في السوق التجارية .

٣ — ان فصل « التصدير » في باب الداخل من ميزان المدفوعات قابل للهبوط في السنة ١٩٥٠ من جراء تقييد الصادرات الى سوريا . بيد انه سوف يستشعر ، ولا شك ، تصاعداً في السنة ١٩٥١ ، خاصة اذا عقدت الحكومة اللبنانية معاهدات تجارية لتأمين الاسواق الخارجية لانتاجنا الوطني .

٤ — ان فصل « ارساليات المغتربين » في باب الداخل من ميزان المدفوعات قابل ان يتصاعد تصاعداً محسوساً وان يضاف اليه فصل آخر هو « توظيف الرساميل من قبل المغتربين او الاميركيين ذوي الاصل اللبناني » هذا فيما اذا قيضت ظروف مؤاتية من اجل توظيف الرساميل في لبنان .

٥ — ان فصل « اموال اللاجئين الفلسطينيين العرب » قابل ان يزيد زيادة هامة ، خلال السنوات المقبلة ، فيما اذا اتبع لبنان والدول العربية سياسة واقعية . ومقدر لهذا الفصل ان يزداد بمئات الملايين من الدولارات المتأتية عن تصفية املاك اللاجئين — المقيمين في لبنان — او بعضها وعن دفع التعويضات العادلة بمساعدة حكومة الولايات المتحدة والمؤسسات المالية والدولية .

٦ — ان انجاز الاعمال في مطار خلداه سوف يزيد على عدد المسافرين الذين يمرون ببيروت ما لا يقل عن الـ ١٠٠٠٠٠ شخص كل سنة وان هؤلاء الاشخاص زبائن تكسبهم صناعة السياحة عندنا وتفيد منهم البلاد ملايين الدولارات سنوياً .

٧ — عندما يصبح بمقدور لبنان ان يمثل دوره الاقتصادي كبلد للسياحة والاصطياف ، وعندما يلجأ الى التعامل مع زبائننا الطبيعيين : وهم اللبنانيون المغتربون ، والاميركيون ذوو الاصل اللبناني ساعتذاك يتعرف فصل « مداخيل السياحة والاصطياف » الى ارتفاع هائل . وان صناعة السياحة عندنا مدعوة ان تكون مصدراً من اكبر مصادر الثروة في لبنان .

٨ — ان ميزان المدفوعات اللبناني ، كما عرض في الجدول اعلاه ، يظهر تعدد موارد هذه البلاد ومداخيلها المنظورة وغير المنظورة . ليس لبنان بالبلد الفقير . بل انه مركز ، لم يكتمل نموه بعد ، ذو امكانيات حجة لتوظيف الرساميل توظيفاً مشمراً .

٩ — ان تكوين الاقتصاد اللبناني ، بميزاته الخاصة ، وبكونه منتج « خدمات » — والمدن خاصة

لانتاجه الخدمات في المحافظة على مستوى معيشة اللبنانيين على صعيد مرتفع - يجب ان يفهم وألا يجهل. ان للبنان امكانيات همة . وهو مدعو الى ان يلعب دوراً اقتصادياً هاماً في الشرق الاوسط العربي وفي العالم .

٠ - ان جيراننا السوريين وقفوا بانفسهم على متانة تـكـويننا الاقتصادي وكان في رأيهم ان الانفصال الذي أريد في ١٣ اذار ١٩٥٠ كافٍ ، وحده ، لتهديم الاقتصاد اللبناني الذي زعموا انه يعيش على هامش اقتصادهم . وها قد انقضت على الانفصال اربعة الى خمسة اشهر فثبت للسوريين ان الاقتصاد اللبناني ، وهو اليوم اقوى منه في كل يوم آخر ، قد اخذ يتكيف باقل ما هو ممكن من الاضطراب الاقتصادي كما اخذ يخلق لنفسه تيارات جديدة للتبادل . واذا سوريا ، وقد كادت تفقد عميلها رقم ١ ، ستعود فترتحي اعتماد طريقة جديدة في التعاون الاقتصادي بين البلدين .

ان التوازن الاقتصادي اللبناني امر واقع .

وان الاقتصاد اللبناني اقتصاد صحيح . وهو وافر الثقة في المستقبل .



اجل انه من الصعوبة بمكان على الاميركي الشاب الذي يعمل للانتاج مؤمناً ان عمل المصنع والمعمل هو الشكل الاوحد للانتاج ، انه ليصعب عليه ان يفهم بسهولة ان انتاج الخدمات انما هو انتاج حيوي - في نظام اقتصادي حديث مثلاً كان حيويًا في عهد الفراعنة - مثله مثل انتاج اشياء الاستهلاك والبضائع المختلفة .

غير ان اللبناني الذي حمل نفسه ناحية الاميركتين ليزدل نشاطه ، والذي بدأ في ان يحمل على منكبيه وذراعيه البضائع ، متنقلاً بها من مدينة الى مدينة ، ومن قرية الى قرية ، ليتقرب من المستهلك ما انتجه المنتج ، ان هذا اللبناني قد ساءم مباشرة في عملية الانتاج بان زاد عن البضاعة من جراء تقربها من المستهلك .

ان جميع الخدمات مفيدة : الخدمات التجارية ، الخدمات المالية ، الخدمات التعليمية ، والثقافية والعامية ، الخدمات السياحية ، والخدمات التكنيكية الخ ...

أليس ان حكومة جمهورية اميركا الشمالية الكبرى هي التي تشجع ابناءها على السياحة في الخارج لتمكن الدول التي لها صناعة سياحية نامية من كسب ملايين الدولارات التي تستطيع بواسطتها ان

تدفع ثمن البضائع المنتجة في اميركا .

* * *

ان لبنان ، هذا البلد الغني المزدهر ، الذي يتمتع بموارد كثيرة متنوعة ، يدعو جميع ابنائه —
ولدهم المرتبطين به دائماً الدوم بروابط الدم — للمساهمة معه في انماء موارده غير المستثمرة .
ان عملاً كبيراً يمكن ، لا بل يجب ، ان يحقق في مصلحة الجميع ولافادة الذين يرغبون
بالمساهمة فيه .

الباب الثالث

المشاريع المالية والصناعية والتجارية

المقترح تحقيقها بالتعاون بين المقيمين والمغتربين

ان اشترك رساميل اللبنانيين والمغتربين، مع توقع مساهمة الحكومة اللبنانية والبلديات، انما هو طريقة موفقة لمباشرة المشاريع المالية والصناعية والتجارية الكبرى. ويبدو ان هذه هي الطريقة الفضلى التي تحظى بتأييد اللبنانيين المغتربين .

وقد اكد الاستاذ فيليب تقلا، وزير الشؤون الخارجية والمغتربين، بعد عودته من رحلة استغرقت شهرين في البرازيل والارجنتين، وذلك بتصريحات له نشرت في « تجارة المشرق » بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٥٠ : ان المغتربين يميلون الى المساهمة في حركة الانهاض الاقتصادي ولا ينفرون من اشتراك مالي فعلي بكبريات المشاريع، وبمشاريع مشبعة درساً، وبتصاميم محكمة، وباقتراحات تكون قد اخضعت، كلياً وجزئياً، الى درس دقيق مجرد .

وانهم يطالبون بضمانة ثنائية: وهي الضمانة المتأثثة عن المساهمة المحلية - حكومية كانت او فردية - بالمشاريع المنوي انشاؤها .

واننا نزيد، شخصياً، على الضمانتين السابقتين ضمانة ثالثة : وهي تأمين الاموال الموظفة وحمايتها من الاهمال، والتجاوزات والاستغلال، والضرائب والرسوم المرهقة وغير العادلة .
وبتعبير آخر فاننا نطالب للمغتربين بضمانات رسمية في حقول عديدة .

عندما اراد حضرة مدير وزارة المغتربين ان يجتمع الينا ، والى اختصاصيين آخرين ، بمكتبه ، في النصف الاول من شهر آذار ١٩٥٠ ، ليطلب معاونا في درس ووضع مشاريع الاعمال المالية والصناعية والتجارية الممكن تحقيقها باسراك اموال اللبنانيين المغتربين ، يومذاك بادرنا الى الرفض .

وكان ، في رأينا ، ان اقتراحات واقعية صريحة يصعب ان تكون عملاً مغفلاً او نتيجة عمل اجماعي تقوم به لجنة من اللجان . وان مشاريع اعمال لا يمكن ان تكون ، في حال من الاحوال ، ثمرة تنازلات متبادلة ومساومات . ذلك ان الطابع الشخصي لواضع المشاريع المسؤول يجب ان يبقى . ومن جهة ثانية ، فان كافة الافكار الترويجية ، وجميع الدعايات ، وجميع الاقتراحات المغرية يجب ان تستبعد وتنفي .

إن الرأسمالي اللبناني او الذي هو من اصل لبناني ، المدعو الى توظيف امواله ، يجب ان نقف به تجاه الحقائق . ويجب ان تعرض عليه الوقائع بكل اخلاص . وسوف لا ترد اقتراحات بمشاريع كثيرة هي جد مفيدة لنماء الاقتصاد الوطني لمختلف الاسباب التالية :

١ — ان المشاريع المبينة ادناه صُممت ووضعت لكي تتحقق وتثمر . اذ المهم هو ان تنتج الاعمال المقترحة نتائجاً ممتازاً وان تكون بمثابة دعاية الى توظيف الرساميل الكبيرة في المستقبل . اذ حققت الاعمال المقترحة واذا تبين انها صحيحة وثمررة فان العشرة والعشرين مليون دولار التي يقدر توظيفها في السنة ١٩٥١ او السنة ١٩٥٢ تستطيع ، في اقل من خمس سنين ، ان تجلب نحو لبنان والبلدان العربية رساميل تتراوح بين ٥٠ وال ١٠٠ مليون دولار .

٢ — ان افضل المشاريع التي تؤول الى نماء الاقتصاد الوطني هي المشاريع الهادفة الى زيادة الانتاج الزراعي والصناعي .

واذا كانت المساهمة من نوع الهبات فيمكن ان تستخدم في سبيل غاية اقتصادية طبيعية : كخلق المصانع لامتناع العاطلين عن العمل ، وكزراعة مزروعات جديدة الخ... بدون ما التفتت الى النتائج المالي والافادة المباشرة .

اما وان غايتنا هي غير ما ذكر : وهي الاشارة الى توظيف الاموال في اعمال تثمر وتصلح ان تقوم على تحقيقها شركات مغفلة كبيرة بغض النظر عن الاعتبارات السياسية ، وعن المصلحة الوطنية الحقة . ان الاعمال المقترحة ليست افضل الاعمال الممكنة . وليست هي الاكثر الحاجة لنماء الاقتصاد

البناني . بيد ان القصد هو الاشارة الى مشاريع اكيدة ، يكون الخطر فيها اقل شيء ممكن .
٣ — ويجب ألا يغرب عن افطارنا ان كبار المساهمين في المشاريع الكبيرة المقترحة ، الذين سيكتتبون بالاسهم المخصصة الى اللبنانيين المعتزين ، سيكونون ، على الغالب ، بعيدون عن لبنان . ومن هنا ان تدابير خاصة يجب ان تتخذ للحصول على اكثر ما يمكن من الضمانات في درس المشاريع درساً تكنيكياً مسبقاً ، وفي تأمين المراقبة العامة على حسن سير الاعمال المختلفة . وعليه نقترح :

١ — انشاء لجنة مراقبة من ٣ الى ٥ اعضاء يختارهم المساهمون اللبنانيون المغتربون .
ب — انشاء هيئة تكنيكية فنية مختصة يمكن ان يعهد اليها بالتعمق بدرس مختلف الاعمال المنوي تنفيذها وبدرس الاشغال التي يقوم على تنفيذها فردياً رأسمالي واحد او ضمة من الرأسماليين المجتمعين على مشروع واحد .

ج — ونجعل هاتين الهيئتين على اتصال وثيق مع الهيئات المماثلة التي يجب ان تنشأ في بلدان الغربة والتي يجب ان تتبادل معها التعليمات والتعاون الفني الدائم .

* * *

ان مشاريع الاشغال المالية والصناعية والتجارية المقترحة يمكن عرضها على الوجه التالي :

١ — شركة دراسات اقتصادية ومالية وفنية

٢ — بنك للاشغال

٣ — مشروع الليطاني المائي الكهربائي

٤ — مشاريع انشاء التعمير

٥ — مشاريع فندقية

٦ — مشاريع صناعية

٧ — مشاريع مختلفة .

١ - شركة دراسات اقتصادية ومالية وفنية

رأسمالها ١٠٠.٠٠٠ دولار اميركي موزعة الى الف سهم من مائة دولار

ان اول شركة مغفلة يجب ان تنشأ، وان اكثر الشركات ضرورة . هي شركة الدراسات الاقتصادية والمالية والفنية يكون من شأنها ان تعنى بدرس وتدقيق كافة المشاريع المنوي عرضها على الرأسماليين اللبنانيين المغترين .

ويكون لهذه الشركة فروع في كبريات بلدان الهجرة اللبنانية : في النيويورك (وفي ديترويت اذا احوج الامر) ، في مكسيكو، في ساو بولو (وفي الريدو دي جنيرو اذا احوج الامر) في بيانوسيرس، وفي دكار، وفي القاهرة . وتؤمن هذه الفروع الاتصال بين اللجان الفنية والرأسماليين .

وان رأسمال الشركة — وقد عين له ١٠٠.٠٠٠ دولار اميركي — يسدد رבעه فور الاككتاب ، ويكتب فيه كاملاً المغتربون، فيما عدا اربعة اسهم محفوظة للبنانيين من المقيمين الذين يمكن اختيارهم بين الشخصيات التالية السادة :

ادع اسكندر	رئيس غرفة الملاحه الدولية في بيروت
الحوري الشيخ فؤاد	رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين
بدر البير	استاذ العلوم الاقتصادية في الجامعة الاميركية
محضلي حسن	نائب رئيس جمعية تجار بيروت
بيهم عبدالله	مدير شركات
تامر فيليب	نائب رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين
جبر كمال	نائب رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين
جميل الشيخ بطرس	الرئيس الاعلى للكتائب اللبنانية
حماده الشيخ سعيد	استاذ العلوم الاقتصادية في الجامعة الاميركية
خديج جوزيف	رئيس جمعية تجار بيروت
سالم جوزيف	رئيس مجلس ادارة شركة الضمان اللبنانية « الاتحاد الوطني »
ساره البير	اقتصادي وخبير
سباعي عبد الكريم	مدير شركات

رئيس غرفة تجارة وصناعة بيروت	سحمراني عبد الرحمن
رئيس جمعية مصدري الليمون	سعاده فؤاد
رئيس غرفة تجارة وصناعة زحلة	سكاف الفرد
مدير شركات	سلام صائب
امين السر العام لجمعية تجار بيروت	شويري جورج
مدير بنك فرعون وشيخا	شيخا ميشال
مدير بنك الياس ضومط	ضومط ميشال
رئيس جمعية المهندسين اللبنانيين سابقا	طراد فريد
مهندس وخبير في العلوم المائية .	عبد العال ابراهيم
من اصحاب الصناعات	عريضه الفونس
مدير شركات	عز الدين واصف
من اصحاب الصناعات	عسيلي البير
رئيس نادي المغتربين	عظيمي اميل
رئيس لجنة بورصة بيروت	كتانه الفرد
رئيس نقابة اصحاب الفنادق	كيروز الشيخ حبيب
صاحب عدد من دور السينما	مرّ كبريال
خبير في العلوم الكيماوية	مسك الدكتور جان
رئيس جمعية تجار طرابلس	مسعد ادمون
رئيس غرفة تجارة وصناعة طرابلس	منلا نجيب
رئيس جمعية المهندسين اللبنانيين	نجار جوزف
مهندس مخرج من معهد البوليتكنك، .	نقاش هنري

ويسير اعمال هذه الشركة مجلس مؤلف من ٩ اعضاء : خمسة اعضاء ينتخبهم المؤسسون واربعة اعضاء يمكن اختيارهم بين السادة المذكورين اعلاه .

ويمين لاول مجلس ادارة مدة من ثلاث سنين . ويجوز لكل عضو ان ينيب عنه عضواً آخر من مجلس الادارة . غير انه لا يحق لاي عضو كان ان يناب لاكثر من نيابة واحدة .

وتوزع الارباح المحققة الصافية - بعد حسم الاتعاب المستحقة عن الدرس والنفقات العامة واتعاب

الخبراء — على الوجه التالي :

٢٥٪ لاعضاء مجلس الادارة

٧٥٪ للاحتياطي وللرأسمال

وقد ألحق مشروع النظام المعد لهذه الشركة بالنشرة هذه . ومن المرغوب فيه ان تؤلف هذه الشركة في اثناء انعقاد مؤتمر الاحلاف في آب المقبل .

٢ — بنك للاشغال رأسماله ٢٠٠٠٠٠٠٠ دولار اميركي

موزعة الى عشرين الف سهم ثمن الواحد منها ١٠٠ دولار

في اكثر من مناسبة ، خلال السنوات الاخيرة ، اعيد ذكر « بنك المغتربين » الواجب انشاؤه . وقد عقد اجتماع بهذا الخصوص في اوتيل نورماندي ، في اوائل السنة ١٩٤٨ . وقد قال حضرة وزير الخارجية بتصريحاته المنشورة في « تجارة المشرق » بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٥٠ : ان هناك بنكاً وطنياً يكون له الامتياز باصدار اوراق نقدية ويكون دوره عظيماً في حياة لبنان الاقتصادية .

يمكن ان تكون الفكرة كثيرة التوفيق . بيد انها لا تجد لها مجالاً في تنفيذ سريع ذلك ان حق الاصدار ممنوح لبنك اجنبي وسوف يبقى بين يديه لسنوات مقبلة . واننا نقترح اقتراحاً اكثر تواضعاً وهو انشاء بنك للاشغال يمكن ان يسمى « البنك اللبناني الاميركي ليمتد » ويوضع له نظام بنك للاشغال : قبول الودائع ، خصم الاوراق ، تسليف على البضائع ، فتح اعتمادات ، كمبيو ، وكافة الاعمال البنكية العادية . وتكون لهذا البنك فروع في مختلف بلدان الهجرة . ويكون الوسيط في تحويل الاموال من مكان الى آخر .

ان البنك اللبناني الاميركي ليمتد الذي تبدأ اعماله برأسمال قدره ٢٠٠٠٠٠٠٠ دولار اميركي موزعة الى ٢٠٠٠٠٠ سهم قيمة الواحد منها ١٠٠ دولار معد للمساهمة في انشاء المشاريع الصناعية والتجارية ، وهو يكتب بقسم من الاسهم التي يجب ان يوظفها في بلدان الهجرة ، ويستعمل وسيطاً مالياً وبنكياً بين لبنان المقيم ولبنان المغترب .

ويُنخَص ٥٠٪ من الأسمال باكتتاب المقيمين و ٥٠٪ باكتتاب المغتربين .

ويعرض مشروع نظام هذا البنك لشركة الدراسات الاقتصادية والمالية والفنية .

وتمثل شركة الدراسات الهيئة التقنية لوضع المشاريع والتصاميم الفنية والمالية . ويمثل البنك هيئة التنفيذ والتحقيق . ويكون تحت تصرف البنك اختصاصيون وتكون له اتصالات مباشرة مع الرأسماليين . ومنذ ان ينشأ يستطيع ان ينتدب واحداً او اكثر من الاختصاصيين للتعاون مع شركة الدراسات .

٣ — مشروع الليطاني المائي الكهربائي رأسماله ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار اميريكي

موزعة الى ١٥٠ الف سهم قيمة الواحد منها مئة دولار

الليطاني هو النهر الكبير الذي منبعه في البقاع على علو نحو الف متر ، والذي يجتاز هذا السهل لينصب على بضعة كيلومترات من صيدا للجنوب . الليطاني هو مفتاح الثروة البنائية . ان دراسات فنية عميقة وضعت عن مجرى هذا النهر وكمية مياهه . وكان اهمها دراسة الاستاذ جوزف نجار الوزير السابق والخبير اللبناني الكبير ، ودراسة الاستاذ ابراهيم عبدالعال مدير الاشغال العامة والاختصاصي بالعلوم المائية ، ودراسات اخرى قامت على وضعها هيئات فنية من مختلف الجنسيات . وقد حاولت شركات اجنبية ان تستحصل على امتيازات في مياه الليطاني وقوته المائية الكهربائية المقدرة بما يزيد على ال ١٢٠ مليون كيلوات . وهي توازي قدرة ٢٥٠٠٠ طن من المازوت .

ان لجنة فنية قد انشئت في تشرين الثاني ١٩٤٦ بمرسوم رقم ٧٥٤٧ ، لتعطي اقتراحات من شأنها تعيين التصميم العام لاستخدام الثروة المائية في لبنان ، ولتقدم منهاج تنفيذ هذه الاشغال ، تقدمت بالنتائج الاولى التي توصلت اليها كما يلي :

« ترى لجنتنا انه من واجب الحكومة ان تكل الى مؤسسة واحدة مختصة درس منهاج عام وتحقيقه المضطرد . وتكون هذه المؤسسة شركة وطنية خاضعة لمراقبة الحكومة المباشرة . وعلى الحكومة ان تكتب بنصف رأسمال الشركة على الاقل . ذلك ان عمل هذه الشركة واهميتها تتخطى الى البعيد ، امكانيات الافراد العاديين .

« وتطلب اللجنة ، اذاً ، ان يصار في الحال الى تقرير النقاط التالية :

١ - التوقف عن منح الامتيازات المائية او المائية الكهربائية الى الافراد .

٢ - ان تنشئ الحكومة شركة وطنية لتشير القوى المائية الكهربائية في لبنان تكون غايتها :

أ - تحقيق الدراسات النهائية التي وضعت تنفيذاً للتصميم العام في تشير الثروة المائية .

ب - تحقيق اعمال التجهيز المائي الكهربائي : كالمصانع ، والسدود ...

ج - انشاء شبكة لربط الخطوط ذات الضغط المرتفع تخطط جميع الاراضي اللبنانية .

د - ادغام مختلف الامتيازات الكهربائية الحالية (ان للتنوير وان للقوى المحركة) في سبيل توحيد عملية التشير .

هـ - تنفيذ مشاريع الري المربوطة بانشاء المصانع المائية الكهربائية . وبصورة خاصة الري بواسطة الطامبات .

« ان الرأسمال المقدر لهذه الشركة هو ١٠٠ مليون ل.ل. على الدولة ان تسدد نصفها على الاقل . ويجري الاكتتاب به على اقساط .

« ويستطيع اصحاب الامتياز القدامى ان يحولوا امتيازاتهم لهذه الشركة لقاء تسليمهم اسهم من الشركة الجديدة موازية لما قدموا .

« اما الاشخاص الذين تقدموا بطلب امتيازات لمشاريع جديدة فان اللجنة تقدر قيمة هذه المشاريع والدراسات على ضوء الافادة التي يمكن ان تفيدها منها الشركة الجديدة فتعادل قيمتها قيمة مشاريعهم ودراساتهم . وتحتفظ الشركة بهذه المشاريع .

« وتلتمس اللجنة موافقة مبدئية على هذه النقاط لكي تتمكن من متابعة عملها ضمن هذا النطاق والتعمق في الدرس لايجاد التنظيم والوسائل الملائمة . »

* * *

وفي درس نشر خلال شهر آذار ١٩٤٨ (الفصل السابع من كتاب التصميم الانشائي) علق الاستاذ جوزف نجار على النتيجة التي وصلت اليها اللجنة ، وقد كان منها ، بقوله :

« اننا اذاً مقتنعون بضرورة انشاء هذه الشركة الوطنية التي يجب ان تمتلك الدولة اكثر من نصف اسهمها . وحيث يحذر على الدولة ان تنمادى في الانفاق . وفي هذا اجتناب مساوىء الادارة

الحكومية المباشرة ، كما فيه جعل حقل من اعم حقول اقتصادنا تحت مراقبة الدولة .
وقد رفضت الدولة اللبنانية منح امتياز في مياه الليطاني وقواه المائية الكهربائية لرأسمالين اجانب
تحت اسم مستعار . وقد قررت ان تقوم بهذه الاعمال على مراحل . وسوف يفتتح قريباً اعتماد قدره
١٣ مليون ل.ل. لمباشرة الاعمال الاولى وانشاء السد في سحمر .
ويتضح ان الدولة تستقبل بارتياح قيام شركة وطنية تتولى استثمار هذه الثروة الوطنية الهامة .
اما هذه الشركة فيمكن ان يجعل لها رأسمال قدره ١٥ مليون دولار تكتتب الدولة بمقدار منها
يتراوح بين الثلث والنصف وي طرح الرصيد الباقي لاكتتاب عام بين المقيمين والمغتربين .
وتستحصل هذه الشركة على امتياز ثم مباشر تنفيذ الاشغال (من مصانع وسدود) ومشاريع
الري . وتستطيع ، فيما بعد ، ان توسع نشاطها الى القوى المائية الكهربائية اللبنانية الاخرى ، وان تنشئ
معامل لانتاج السماد الكيماوي على اساس الازوت الخ ...
ونجد هنا واحداً من المشاريع الاكثر صحة وكسباً . ان شركة الدراسات الاقتصادية والمالية
والفنية يمكنها ان تضع تصاميم فنية ومالية مفصلة وذلك قبل انشاء الشركة المغفلة المقترحة .

٤ - اشغال انماء التعمير

ان اشغال انماء التعمير الوارد اقتراحها في هذا الباب ، على نوعين :

١ - شركة انماء التعمير

يتألف رأسمال هذه الشركة من عشرة ملايين دولار ، وتكون غايتها معالجة تلوث الرمال جنوبي
بيروت ، وانشاء مدينة جديدة تمتد بين بئر حسن وخلده ، على مسافة تقرب من الثمانية كيلو مترات ،
على طول الشاطئ ، ويكون معدل عرضها كيلو متر واحد تقريباً . وهكذا تكون قد نشأت مدينة جديدة
وحديثة ، مساحتها ٨ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مربع ، يجد فيها الناس احياء للسكن مرغوباً فيها . وان ٤٠٠٠
دائرة و ٢٠٠٠ وكالة للتأجير تستوعب ٧٥ ٠٠٠ نسمة مما يخفف الضغط عن بيروت ويسهل تمديد
اوساطها التجارية .

ان ارتفاع اسعار الاراضي ذاك الارتفاع الفاحش ، في المحلات الصالحة للسكن ببيروت ، حيث ثمن

ذراع الارض المربع يبلغ احياناً ٣ الى ٥ ليرات عثمانية ذهب ، اي ما يعادل ٥٠ الى ٨٠ دولار
للمتر المربع تجعل من هذا المشروع العقاري مشروعاً ضرورياً ، مستعجل التنفيذ ، ومفيداً .

في السنة ١٩٢٢ كان عدد سكان بيروت ١٢٠٠٠٠ نسمة ، وفي السنة ١٩٣٢ بلغ عدد سكانها
١٨٠٠٠٠ نسمة . وهو ما يمثل زيادة من ٥٠ ٪ في مدى عشر سنين . ويبلغ عدد سكانها حالياً
٥٠٠٠٠٠ نسمة ، فيكون معدل الزيادة في ١٨ سنة بنسبة ١٢٢ ٪ . وقد امتد العمران لنواحي رأس
بيروت ، والصنائع ، والاشرفية . بيد ان مساحة المدينة العامة لم تزد حتى ضعفاً واحداً منذ السنة
١٩٢٢ حين ان عدد السكان زاد ثلاثة اضعاف ونيفاً . ذلك البناء اتجه ناحية الارتفاع . وزالت بعض
الجنان . وفي هذا ما يشرح ارتفاع اثمان الاراضي المعدة للبناء ارتفاعاً فاحشاً — الى العشرة اضعاف
احياناً على اساس الذهب — في بعض الاحياء .

ان انشاء بيروت جديدة ، بمساهمة رساميل من المغتربين وباستراكها امر يتطلب تدبيراً تشريعياً
وآخر ادارياً . وليس من الحق ان نخضع الرأسماليين — من المقيمين كانوا او من المغتربين — الى جشع
اصحاب الاراضي الرملية . اذ يكفي شراء ١٠٠٠٠٠ متر مربع بثمان مئة حتى نرى اثمان الاراضي
المجاورة يقفز الى الضعف والضعفين والثلاثة اضعاف وحتى العشرة اضعاف .

اما الطريقة التي يجب ان تتبع فهي التالية :

١ — تقدر لجنة من الخبراء تقديراً عاماً مسبقاً جميع الاراضي المدعوة الى الدخول في نطاق شركة
اتماء التعمير .

ب — استملاك الاراضي المشار اليها للمنفعة العامة بالاثمان التي تقررها لجنة الخبراء .

ج — ان اجراء تشريعياً — على نحو التدابير الماثلة التي تعتمدها بريطانيا العظمى في سبيل اتماء
التعمير — يجب ان تسهل تطبيق الطريقة المقترحة في المقطعين السابقين .

د — يعطى لاصحاب الاملاك المستملكة ان يكتبوا بعدد من الاسهم مواز لثمن املاكهم المقدر .
وفي رأينا ، ان طريقة استثنائية مثل هذه الطريقة ، تمكن ، وحدها ، من تحقيق هذا المشروع .
ولا مجال ، هنا ، لتطبيق الاصول المتبعة عادة في الاستملاك للمنفعة العامة . وان التجربة التي اجريت
في خلد ابان استملاك الاراضي المعدة للمطار هناك انما هي برهنة مقنعة للتجاوزات التي تحصل لدى
التخمين .

* * *

ويمكن اقتراح طريقة ثانية :

أ — التصديق على مشروع القانون المتعلق بالتقسيم والضم .

ب — ضم كافة الاراضي الداخلة ضمن نطاق الاعمال .

ج — تقدير اثمان الاراضي حياً — اذا امكن — مع الاعتراف بحق اصحاب الحصص بان يكتبوا باسمهم الشركة او ان يستوفوا اثمان حصصهم نقداً .

د — وفي حال ان الاتفاق الحبي على اثمان الحصص لم يحصل فهناك اتفاق مالي ممكن يقوم على اصدار سندات دين (Obligations) تخول اصحاب الحصص ان يتناولوا فائدة معينة مع تملك جزء من الاراضي التي تستفيد نهائياً من اعمال التعمير او عدم تملكهم .

ويبدو ، في كل حال ، ان مشروع تعمير بيروت جديدة يؤمن دخلاً صافياً يتراوح بين ال ٩ وال ١٢ ٪ .

٢ — مشاريع مختلفة لانشاء الوكالات (ابنية خاصة)

ان انشاء وكالات في بيروت عمل يدر الارباح في كل حين ، على الرغم من الانخفاض الذي طرأ على بدلات الاجور . وان تدني بدلات الاجور قد لحقه ، على كل حال :

أ — انخفاض محسوس في نفقات البناء (من مواد ويد عاملة) .

ب — وتجويز رفع بعض الابنية من ٢٢ متراً ونصف المتر الى ال ٣٥ او ال ٣٨ متراً ونصف المتر .
وان النظام الضرائبي البنائي ينظر بعطف كلي الى العقارات المبنية وهي معفية من ضريبة الدخل التصاعدية . وان ضريبة الاملاك المبنية هي بنسبة ١/٣ ٪ اي ما يعادل ١/١٢ من الدخل السنوي .
هذا فيما عدا الرسوم البلدية المتراوحة بين ال ٢ الى ال ٣ ٪ .

وقد سبق لنا ، في اوائل السنة ١٩٤٩ ، ان درسنا امكانيات الدخل المستقبلية للمشاريع العقارية بمناسبة مشروع بناء وكالة كبرى ، في بيروت بواسطة تأسيس شركة مغفلة يتجاوز رأسمالها المليون دولار . فقد وضعنا ، آنذاك ، تقريراً مفصلاً وزعت صوراً عنه لحمة عشر رأسمالياً .

وان درس بدلات الاجور درساً مقابلاً ، على اساس الذهب ، مكننا من ان نتحقق وان نضع التقديرات كما يلي :

المعدل الوسط للاجور على اساس المتر المربع
بالغروش العثمانية الذهب

١٩٦٠ - ١٩٥٥	١٩٤٨	١٩٣٠	الوسط التجاري
٣٥٠ - ٣٠٠	٧٥٠ - ٦٠٠	٣٠٠ - ٢٥٠	المحلات التجارية
١٢٠ - ١٠٠	١٦٥	٨٨	المكاتب (في الطابق الاول)
٤٠ - ٣٥	٥٥	٣٣	منزل (في الطابق الاول)

وهنا يجدر التوقف عند بعض النقاط :

١ - ان تنفيذ التصميم التجميلي لمدينة بيروت - وبصورة خاصة المادة الداخلية (البولفار) - سوف يسبب حركة بناء جديدة كبيرة . وقد شرع في بناء وكالات كبيرة .

ب - ان الوكالات التي فرغ ، مؤخراً ، من بنائها كانت سبباً للخيبة : ذلك ان بدلات الاجور قد انخفضت ، خلال السنتين الاخيرتين ، ولم يعد سهلاً الحصول على « خلو رجل » بالسهولة السابقة نفسها . بيد انه تجب الاشارة الى ان اكلاف البناء قد انخفضت ايضاً بنسبة ٢٥ الى ٣٠ ٪ .

ج - ومن المنتظر ان يصار الى تخفيض جديد عام وبدلات الاجور ، وسوف يلحق هذا التخفيض تخفيض مقابل على اكلاف البناء . بيد ان هذا التدني يكون اقل ، ولا شك ، في الوكالات الجديدة المجهزة تجهيزاً حديثاً : بالمصاعد ، والتدفئة ، والهواء المكيف ، والماء الساخن ، والحمامات ، وآلات التلفون في المنازل والمحلات التجارية والاجراس ، والخزائن بالجدران .

د - هناك طريقة ، مدعوة الى ان تجد في التطبيق مجالاً واسعاً والى توفير الكسب للرأسمالي ، وهي المعاونة مع مالك الارض بشكل شراكة : اما بتقدير ثمن الارض باعتدال واعطاء المالك اسهماً بالقيمة ، واما البناء على الارض لقاء استثمار الوكالة لسنين يتفق على تعيينها .

هـ - ويبدو ان الرساميل المنوي توظيفها في اعمال عقارية ، بيروت ، مدعوة ان تعطي ، خلال

السنوات العشر المقبلة ، كسباً لا يقل عن الـ ٧ او الـ ٨٪ / ومن الممكن ، ايضاً ، ان يرتفع الكسب حتى الـ ١٠٪ / في بعض المشاريع المشبعة درساً . ويظهر ان فوائد المال المرتفعة في لبنان سوف تبقى مرتفعة وسوف تساهم بان تجعل دخل العقارات المبنية مرتفعاً هو ايضاً .

* * *

سوف تجلب لنا مشاريع بناء الوكالات انتقادات كبار الملاكين العقاريين . وسوف يبدو لهم غريباً ان يكون رئيس جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية يقترح طريقة لتوظيف الاموال جد اولية .

ولكن يجب ألا يغرب عن انظارنا ان بناء الوكالات توظيف عادي ومثمر يلجأ اليه اللبنانيون المقيمون على انه اوفر امانة من كل توظيف آخر . ومن جهة ثانية فان لبنان بحاجة الى اموال اية كانت الوجهة التي شغلت فيها .

وباستطاعة شركة الدراسات ان تضع نحواً من خمسة عشر مشروعاً عقارياً كلفة الواحد منها يتراوح بين الـ ٥٠٠.٠٠٠ والـ ٣٠٠٠.٠٠٠ دولار تنفذ اما لحساب الافراد واما لحساب الشركات المغفلة . وسوف تضع ، ايضاً ، التصاميم والخطط التكنيكية والمالية ، وتضع الدراسات التقديرية للدخل المنتظر وسوف تضع كل ذلك تحت تصرف المغترين . ويمكن ان تخضع هذه الاعمال لرأي المهندسين اللبنانيين والاميركيين عبر البحار .

واننا نتمنى ان تكون للمغترين مساهمة فعالة في انشاء جادة بيروت الداخلية (ring) وفأمل ان يكون هذا التوظيف منتجاً ليجر اموالا اخرى للمغترين توظف في اشغال عقارية بلبنان .

٥ - المشاريع الفندقية

من المتوقع ان يكون للصناعة الفندقية ، في لبنان ، نماء كبير . وسوف لا يصعب على مواطنينا واصدقائنا المشتركين في اجتماع الاحلاف اللبناني السوري الاميركي ان يروا بانفسهم قلة عدد الفنادق عندنا والنقص في تجهيزها .

لقد دشّن مطار خلد في اول تموز ١٩٥٠ . وسوف يحط على ارضه يومياً المئات من المسافرين .

وان الثلاثة او الاربعة فنادق من الصنف الاول (او الصنف الاول ب) الكائنة في بيروت لا يزيد عدد اسرتها على الـ ٤٠٠ سرير . وقد كانت ، دائماً ، مشغولة قبل افتتاح المطار المذكور .
وان بيروت باشد الحاجة الى فندقين كبيرين من الصنف الاول ، يتسع كل واحد منهما الى ٣٥٠ غرفة .

ومن جهة ثانية ان بناء كازينو وفندق كبير على شاطئ خلده ، وهو من اجل الشطآن في العالم ، مشروع من المشاريع المنتجة الكبيرة

كما يمكن ان تقام فنادق كثيرة في مختلف قرى الاصطياف .
وان شركة للفنادق الكبيرة في لبنان ، يكون رأسمالها عشرة ملايين دولار ، يجب ان تنشأ . وان الدولة اللبنانية ، وهي تنوي اقامة فندق كبير في رأس بيروت ، على ارض قد صار اختيارها ، تجد نفسها سعيدة ان تكتتب بـ ٢٠٪ من رأسمال هذه الشركة . وان بلدية بيروت التي دعت الى قرض قدره ٣١ مليون ل.ل . (وقد اكتب به كاملاً بنك سوريا ولبنان) للقيام باشغال التعمير تستطيع ، هي ايضاً ، ان تكتتب بـ ١٠٪ من اسهم هذه الشركة . وتعرض الـ ٢٠٪ من الاسهم على المقيمين . ام الـ ٥٠٪ وهي الرصيد الباقي فيكتتب بها المغتربون .

* * *

ان دراسات تكتيكية كثيرة تناولت موضوع الاستفادة من المشاريع الفندقية في لبنان . وقد تسنى لنا ان ساهمنا في هذه الدراسات ، خلال صيف السنة ١٩٤٥ ، عندما بحثت قضية انشاء شركة مغفلة لبنانية مصرية من اجل هذا الغرض .

وقد نتج عن هذه الدراسات المختلفة ما يلي :

١ — ان الفنادق الكبرى المقترح انشاؤها في قرى الاصطياف يكون دخلها يسيراً نظراً الى اذ وقت عملها قليل (وهو يتراوح بين الـ ٤٥ والـ ٦٠ يوماً) .

ويجب ان ينظر الى هذا الامر من خلال نظرية معروضة فيما سيلي .

ب — ان الفنادق الكبرى التي يثمر انشاؤها وتشغيلها هي الفنادق المدعوة ان تعمل طول ايا السنة . ويجب ان يكون اختيار موقعها وكيفية تصميمها سبباً في رد بعض النفقات الاولى وذلك من جراء الزيادة التي تطرأ على اثمان الاراضي المجاورة والتي يجب ان تشرى قبل المباشرة في البناء . وان كازينو

يجب ان ينشأ الى جانب كل فندق كبير وهو كفيل بان يؤمن دخلاً كبيراً .
ج — ان قائمة الفنادق الكبرى المقترح انشاؤها يمكن ان تكون مؤمنة كما يلي :

الموقع	عدد الفنادق	عدد الغرف	مجموع عدد الغرف
بيروت	٢	٣٥٠	٧٠٠
خلده	١	٢٠٠	٢٠٠
طرابلس	١	١٥٠	١٥٠
الارز	١	٣٥٠	٣٥٠
شثوره	١	٢٠٠	٢٠٠
	٦		١٦٠٠ غرفة

د — ان عدد السياح الكبير ، وعدد المسافرين والمارين للسياحة عبر البلاد ، وغواة الرياضة الشتوية ، والمصطافين ، والمدعوين الى الاقامة في لبنان إن لعطلة او لراحة دورية من عناء العمل ... ان كل ذلك يؤمن للفنادق الكبرى — كما هي في تصورنا — زبائن يشغلونها بنسبة ٥٠ الى ٨٠ ٪ من قدرتها على العمل .

وهناك عنصر هام في ازدهار الصناعة الفندقية وهو وجود زبائن كثيرين من البيروتيين يكونون غنياء وزبائن دائمين . فالبيروتي ينفق عن سعة . وهو العميل الدائم للصناعة الفندقية وللكازينوهات . كائنة في قرى الاصطياف كما هو العميل الدائم للرياضة الشتوية . ففيما عدا طبقة الاغنياء — وقد ادت زيادة هامة خلال الحرب — فالبيروتي الذي يؤمن دخلاً كافياً ينفق بدون حساب .

وهناك دلائل يجب ان تعطى كامل اهميتها :

١ — ان الشبيبة البيروتية تهتم اكثر فاكثر للرياضة الشتوية . ان فندق الارز وقد أعدت له قلة كهربائية في الهواء (Télégic) وهي قيد الانشاء ، وفندق شتورا اذا ما ربط الى ضهر البيدر جبل الكنيسة بناقلتين اثنتين يصبح لهما زبائن اكيدان .

٢ — ان عائلات لبنانية كثيرة تظهر ميلاً الى الاقامة في فنادق الجبل والشواطىء . وسوف ينمو هذا الميل اذا ما انشئت الفنادق الكبرى .

* * *

اما فيما يتعلق بالفنادق المقترح انشاؤها ، في مراكز الاصطيف ، فاننا نسترجع هنا بالحرف الواحد الاقتراح الذي ادلىنا به في كتابنا « التصميم الانشائي » (في الصفحة ٤٠٠ من الاصل العربي) وهو ما يلي :

« خلال فصل الصيف في السنة ١٩٤٥ درس رأسماليون لبنانيون ولبنانيون — مصريون مشروع تأسيس شركة مساهمة يكون رأسمالها خمسة عشر مليون ليرة لبنانية لبناء ثلاثة فنادق كبرى (بالاس) وفنادق اخرى ، فلم يبلغوا الى التغلب على الصعوبات التالية :

— اصلاح نظام الشركات المساهمة الضرائبي .

— عدم معرفة مصير لعب القمار .

— ضرورة التوصل الى استملاك بعض الاراضي المعينة استملاكاً جبرياً .

— جر المياه الى مواقع هذه الفنادق .

فارجى تحقيق هذا المشروع .

« وان كملا مالية اخرى واجهت مشاريع مماثلة ، وظلت مشاريعها بعيدة عن التحقيق .

فاذا كانت البادرة الشخصية لم تستحشها مظاهر الكسب ولم يدعها الربح المقدر لتوظيف رساميل ضخمة في اشادة واستثمار الفنادق في مراكز الاصطيف التي تعمل اكثر من ٤٥ — ٦٠ يوماً . فيعود على الدولة ان ترضى ببعض توضيحات .

« وبرأينا ان الدولة اللبنانية وبعض البلديات يجب ان تساهم حتى الى ٥٠٪ من اصل اكلاف بناء الفنادق الكبيرة ، بنسبة فندق كبير في كل مركز اصطياف : فتقدم الدولة ٣٠٪ وتقدم البلدية التي يقوم على ارضها البناء ٢٠٪ ولا تستفيد الدولة والبلديات من الارباح الا اذا آمن للرساميل الخاصة ربح يزيد على ٥٠٪ .

« ويجب تطبيق هذه الطريقة ابتداء من السنة ١٩٤٨ في كل من الـ ٣٠ او الـ ٤٠ مركزاً للاصطيف في لبنان ، ويجب ان يكون عدد اسرة الفنادق البلدية ٥٠٠٠ سرير على اقل تعديل .

« ويجب ان يستفيد الذين يوظفون رساميلهم في اشادة الفنادق والدارات من اغفاء ضرائبي عن عشر سنين ومن بعض فوائد اخرى . »

ان هذه الاقتراحات ، وقد وردت منذ سنتين ، لم تزل هي الصالحة التي يقتضي العمل بموجبها . وان مشروعاً انشائياً ، يرصد له اعتماد من ٨٤ مليون ل.ل. يتحتم ان يناقشه المجلس النيابي

وان يقرّه .

واننا ننصح بان تخص ١٥ مليون ل.ل. للمساهمة في انشاء الفنادق بمراكز الاصطياف . وهو ما يمثل ٣٠٪ من اصل رأسمال عام قدره ٥٠ مليون ل.ل.

وان تدبيراً تشريعياً يجب ان يجعل من اكتتاب الدولة ب ٣٠٪ من رأسمال كل شركة مغلقة تتولى انشاء فندق كبير في مراكز الاصطياف امراً لازماً وان هذا التدبير التشريعي يخول الادارة حق التخلي عن المداخل ما دام الرأسماليون المساهمون لم يحرزوا دخلاً سنوياً من ٥٪ .

ويجب ان يبذل اللبنانيون المقيمون ما في جهدهم لاقناع اهلهم واصدقائهم المغتربين بان يكتتبوا بال ٥٠٪ من اصل رساميل مختلف الشركات المغلقة المقترح انشاؤها . اما ال ٢٠٪ ، وهو رصيد الرأسمال ، فيكتتب به المقيمون او البلديات .

ويمكن تطبيق هذه الطريقة خاصة في المراكز التالية :

زحلة ، بعلبك ، اهدن ، بشري ، حصرون ، ريفون ، زهور الشوير ، بكفيا ، برمانا ، حمانا ، جزين ، مرجعيون .

وان مواطنينا المقيمين مدعوون الى وضع المشاريع والى مناقشتها مع المشتركين في اجتماع الاحلاف . ولا تستطيع الحكومة ، ولا المجلس يستطيع ، رفض الاشتراك الرسمي في تحقيق هذه المشاريع الكثيرة الافادة لنماء الاقتصاد الوطني والمحلي .

٦ - المشاريع الصناعية

ان مغتربين لبنانيين كثيرين اظهروا اهتمامهم لمختلف المشاريع الصناعية . وقد طلبوا من المؤسسات الرسمية بعض الايضاحات فقدمت اليهم هذه المؤسسات بعض الاحصاءات عن الاستيراد اللبناني لبعض الاصناف المطلوبة . بيد انه لم يكن في الامكان ان توضع لهم التصاميم والمشاريع المختصة . ينتج من هنا ان شركة الدراسات الاقتصادية والمالية والفنية التي ورد اقتراح انشاؤها اعلاه انما تكون ذات فائدة عملية هامة اذ انها تكون ، ابدأ ، مستعدة الى اجابة مثل هذه الطلبات ، ووضع الدراسات اللازمة .

هناك صناعات جمة لا يوجد لها اثر في لبنان . فان اللبنانيين المغتربين الذين انصرفوا الى تعاط الصناعات فأفادوا منها التخصص يمكنهم ان يتوفروا على انشاء صناعات مفيدة .
وان مشاريع صناعية صرف في درسها وقت طويل ، وهي سهلة التحقيق ، تجد مكاناً لعرضها ما يلي :

١ — معامل الورق

يستورد لبنان ، سنوياً ، من اجل الاستهلاك المحلي ، وحاجات البلدان المجاورة ، نحواً من عشرة آلاف طن من الورق والكرتون تبلغ قيمتها ما يزيد على ٣ ملايين ونصف المليون من الدولارات (في السنة ١٩٤٩ : ١١٠٣٧ طناً بلغت قيمتها ٧،٨٠٠،٠٠٠ ل.ل.) .

وتترايد حاجة لبنان والبلدان العربية الى الورق والكرتون سنة بعد سنة بنسبة نماء صناعات الكتاب ، وتطور الجماهير العلمي ، وبنسبة الحاجة الى تحضير البضائع ولها ، والى استيعاب الترافة وصر الثمار والمحضيات وما اليها .

وفي السنة ١٩٤٩ قام اختصاصيون اجانب الى وضع دراسات وتصاميم ، بناء على طلب من رؤساء لبنانيين ، من اجل انشاء معمل للورق يكون انتاجه السنوي ٤٠٠٠ طن من الورق والكرتون موزعة هكذا :

ورق للصر	١٤٠٠ - ١٦٠٠	طن	٣٥	الى	٤٠
ورق جرائد ، وورق معد لمطبوعات اخرى	١٠٠٠ - ١٢٠٠	»	٢٥	الى	٣٠
ورق للكتابة والرسائل	١٠٠٠ - ١٢٠٠	»	٢٥	الى	٣٠
ورق سميك	٢٠٠ - ٤٠٠	»	٥	الى	١٠

ان بعض المواد الاولية (جزوع الاشجار واغصانها ، نفايات الخشب ، ورق مستعمل ونفايات الورق ، والشرائط الخ...) متوفرة في البلاد بكميات كافية .

ان المواقع — على مصب الانهر — والقوى المحركة لا تنقصنا في لبنان . وان اليد العاملة المدرة

كن ايجادها على المحلة . واذا كان يلزم لنا بعض الاختصاصيين الاجانب فما ذلك الا لسنوات قليلة .

ويمكن لهذه الصناعة ان توفر عمالاً لما لا يقل عن ٥٠ عاملاً :

من ٢٠ الى ٢٥ عاملاً مدرّبين .

من ٧٠ الى ٧٥ عاملاً نصف مدرّبين

من ٦٠ الى ٧٠ عاملاً عاديّين

وتكون اثمان الماكينات نحواً من ٧٥٠٠٠٠ دولار . وتبلغ نفقة المعمل العامة (من ثمن الارض، لبناء، وجر المياه، والانشاءات الفنية، والونشات، والخطوط، والمحركات الخ ..) ١٢٥٠٠٠٠ دولار يستلزم تنفيذ هذا المشروع تأسيس شركة مغفلة ذات رأسمال قدره ١٥٠٠٠٠٠ دولار . ويكتتب قديمون بنصف كمية الاسهم .

ليس في اوربا او اميركا بلد لا يملك مصانع للورق . وللهند والباكستان مصانعها . وبالقرب من تركيا مصانع للورق . وقد انشأت اسرائيل ، مؤخراً ، مصنعاً ضخماً للورق . فان لبنان اذا ما انشأ مصنع له للورق يتجنب ان يستمر اخراج الملايين من الدولارات التي يجب يستحصل عليها من السوق السوداء . بل انه يستطيع ان يدخل قطعاً نادراً اليه بان يبيع ورقه صنوع على ارضه من البلدان العربية .

١ - مصانع لصنع السوبر فوسفات

ان جماعة من اللبنانيين والاردنيين درسوا خلال السنتين ١٩٤٩ و ١٩٥٠ امكانية انشاء مصنع سوبر فوسفات ذي قدرة على الانتاج السنوي من ٧٠ الى ٧٥ الف طن وهي كمية تتجاوز مراراً الكمية المستهلك محلياً . ويمكن زيادة هذه الكمية نسبة تتراوح بين ٣ الى ٥٠٠٠ طن في السنة . اما ائد فله سوق رائجة على ارض البلدان المجاورة .

ويغني مصنع انتاج الحامض الكبريتي عن الكبريت الخام المستقدم من قبرص بواسطة المراكب راعية . وفي المواد المستخرجة من مناجم شرقي الاردن ، بالقرب من عان ، كمية وافرة جداً من سمات الطبيعي تحتوي على ٨٦ ٪ . وتنقل ٤٠٠٠ طن بواسطة كيونات الشحن . وقد درس

التصاميم والتقديرات خبراء اجانب . وان شركة مرفأ بيروت مستعدة لبناء منشآت خصوصية للتفريغ وللشحن .

وان بعض رجال الاعمال من رعايا المملكة الهاشمية الاردنية مستعدون للمساهمة في تقديم الرأسمال ، وليع الفوسفات بثمان يقل عن الثمن المعين له في كوتتوار باريس من ٥ الى ٧ ٪ . يبدو ان المشروع صحيح ويساعد على انماء الزراعة الوطنية .

ويمكن انشاء شركة مغفلة رأسمالها مليون دولار توزع بين الاردنيين ، واللبنانيين المقيمين واللبنانيين المغتربين .

٣ - مستودعات للتبريد

ان مستودعات للتبريد كثيرة قد انشئت خلال السنوات الاخيرة ، في بيروت ، طرابلس ، بكفيا ، ريفون ، الخنشاره ، صور الخ ... بيد ان اتساع زراعة الاشجار المثمرة يجب ان يفضي الى اتساع في انشاء مثل هذه البرادات .

وقد تقدمت مصانع اوروية كبرى ، في السنة ١٩٤٩ ، بتصاميم مفصلة ، من اجل انشاء مستودعات للتبريد تكون من ضمنها غرف للثمار مستقلة بحيث ان كل صاحب بستان تكون له غرفته المستقلة من ضمن مجموع البرادات .

ان تأسيس شركة مغفلة رأسمالها مليون دولار تستطيع ان تنشيء ١٥ مجموعة من البرادات تتسع كل مجموعة منها ل ١٥ الى ٢٠ غرفة للثمار مستقلة . ويمكن الشركة ان تؤجر هذه الغرف او ان تبيعها من افراد تجمعهم تعاونيات للتبريد .

وان انشاء مجموعات برادات في كل واحد من مراكز انتاج الثمار يمكن من تخفيض نفقات الادارة والمراقبة الفنية تخفيضاً محسوساً وبالتالي من القبول بتعريفه جد متدنية .

بيد ان هذا المشروع صحيح ومفيد . ونرى ، في الحاضر ان ثمار لبنان وخضاره ، وهي تقطف في وقت واحد ، يباع قسم منها بأسعار زهيدة جداً للاستهلاك المحلي . وان ايداع هذه الثمار في البرادات يحفظها لكي تخرج فتياب ، اما على السوق المحلية واما للتصدير ، بأسعار جد مرتفعة . وما ذلك الا بعد اشهر قلائل .

٧ - مشاريع مختلفة

لقد توخينا ، خلال هذا العرض للمشاريع الاقتصادية والمالية الواجب تحقيقها باشراف رساميل اللبنانيين المغترين ، المحافظة على الطابع العملي الواقعي في المشاريع المقترحة .
وان مشاريع كثيرة ، على انها تبدو ممكنة التحقيق ، لم نأت على ذكرها : وهي المشاريع الآخذة التحقيق كالتسليف العقاري ، والتسليف الصناعي ، والزراعي ، والفندي وكل مشروع آخر يستلزم أيضاً دراسات تكنولوجية فنية اوفر . وهذه بعضها (١) شركة للملاحة البحرية (٢) معامل لتجفيف الثمار الخضر (كونسرفا) (٣) نادٍ للمهاجرين .

١ - شركة للملاحة البحرية

بناء على طلب جماعة من اللبنانيين والمصريين وضعنا ، في ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٦ ، درساً تناولنا فيه قضية انشاء شركة لبنانية للنقل البحري . وقد اخذنا بعين الاعتبار ، في الدرس المذكور ، الازدياد لهام الذي ازداده النقل الجوي . ثم اقترحنا طريقة مختصة بالملاحة البحرية تتفق والحاجات اللبنانية . ووصلنا الى النتائج التالية :

- ١ - ان الطائرة سوف لا تقوى على الغاء الباخرة المعدة لنقل المسافرين شرط ان تعتمد طريقة حديثة : كتأمين السرعة ، والراحة ، والسوى .
- ٢ - ان البواخر السريعة المعدة لنقل الثمار والمراكب الشراعية الآلية المعدة للنقل على الشواطىء كابوتاج (بين مرسين والاسكندرية ليست مشروعاً فاشلاً .
- وقد ورد اقتراح بانشاء شركة للملاحة البحرية رأسمالها ١٠ ملايين ل.ل. وكان على هذه الشركة ان تبني :

١ - باخرة للترف حمولتها ٧٠٠٠ طن مجهزة احسن تجهيز بحيث تتسع ل ٢٧٥ مسافراً ، تخصص تأمين النقلات بين بيروت والاسكندرية من ١٥ حزيران الى ١٥ تشرين الاول . وبالرحلات المتنوعة في البحر الابيض المتوسط خلال ما يتبقى من السنة وذلك بالاتفاق مع شركات السفر ، والشركات الدولية للسياحة (وهي الطريقة التي اتبعتها نبتونيا من شركة سيتمار منذ ٣٥ سنة ، وهي الطريقة التي استعانوا بها أيضاً اسبيريا) . وتجهز هذه الباخرة بصالونات كثيرة الاناقة من اجل اقامة الاعياد والحفلات ، وبصالون

محتفظ به لالعب القمار (بكارا ، روليت ، بول) ، سينما ، بحيرة للسباحة ، وكاراج يتسع ل ٧٥ او ٨٠ سيارة او توموبيل .

وتستخدم هذه الباخرة في ان تكون كازينو طافياً على الماء كل مرة ترسو بها في مياه مرفأ بيروت وهو مرفأ ارتباطها .

٢ — باخرتان سريعتان زنة الواحدة منهما ٣٥٠٠ طن مجهزتان بمستودعات للتبريد تنقلان الثمار والبضائع ، وتعملان بصورة عادية بين بيروت ومرسيليا وبصورة استثنائية في البحر الشمالي .

٣ — اربعة مراكب شراعية آلية زنة الواحد منها ٣٠٠ طن تؤمن النقلات بين مرفأ المشرق .

* * *

ان تقريراً بتاريخ ١٢ اذار ١٩٤٧ وضعه المستشار الفني لجماعة الرأسماليين المصريين — وقد كان وزيراً سابقاً للتجارة والصناعة في مصر — جاء يوافق على تقريرنا الموضوع بتاريخ ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٦ . وهو يقترح اتفاقاً يعقد مع بعض الشركات الدولية للسياحة ، كما يقترح درس امكانية الملاحة في البحر الاحمر وبين البصرة وقناة السويس .

وقد حالت الحرب في فلسطين دون انشاء هذه الشركة .

وبديهي ان تكون قد تغيرت الارقام الواردة منذ اربع سنين والتي تتعلق باكلاف بناء البواخر وكميات البضائع التي يمكن تأمين نقلها واجور النقل وغيرها مما تستلزمه دراسة هذه الصناعة . بيد انه يمكن اعادة درس هذا المشروع .

٢ — معامل لتجفيف الثمار والخضار (كونسرفا)

يُنتج لبنان الثمار والخضار الاكثر تنوعاً . بيد ان اثمان هذه المنتوجات لم تزل كثيرة الارتفاع وهذا مما يعيق انشاء معامل التجفيف لثمار والخضار . ان اتساع زرع الاشجار المثمرة ، وتوفر الري ، وامكانية تدني اكلاف المعيشة والاجور كل هذا مما يجب ان يفضي الى انخفاض في نفقات الانتاج العائدة للثمار والخضار .

ويمكن ان تنشأ في لبنان معامل للتجفيف ، تكون تحت تصرفها عشرات آلاف الاطنان من المواد الأولية ، ولكنه يبدو ان سنتين او ثلاث سنين تنقضي قبل ان تحقق مثل هذه المشاريع وقبل

ان تثمر .

ان هذه الصناعة ، وهي مدعوة الى ان تتسع اتساعاً كبيراً في المستقبل ، يجب ان تذكر في هذا العرض :

٣ - « ناد للمهاجرين » شركة رأسمالها ١٠٠٠ ٠٠٠ دولار
موزعة الى ١٠ ٠٠٠ سهم قيمة الواحد منها ١٠٠ دولار .

كان قد اقترح ، منذ سنوات ، انشاء شركة مغفلة يكون رأسمالها مليون دولار وتكون هي بيت المغترب ومركز المغتربين الاجتماعي لدى وصولهم الى لبنان .
ويستثمر هذا النادي مؤسستين ملحقتين به :

- ١ - فندقاً كبيراً تحفظ غرفه اولاً للمغتربين العائدين ولقدمات المغتربين .
 - ب - شركة للتفسير تهتم بصورة خاصة بتسهيل سفر المغتربين وباستقبالهم .
- وان مشروعاً مفصلاً يمكن ان يرفع لشركة الدراسات الاقتصادية والمالية والفنية .

٤ - مشاريع اخرى لتوظيف الاموال

ان لبنان باشد الحاجة الى رساميل كبيرة للقيام بمشاريع ذات نفع عام . وانه لمن الحظ لو يمكن لبنان من الاعتماد على بعض عشرات الملايين من الدولارات بغية ان تؤمم المصالح العامة المعطى بها امتيازات ، واستعادة امتيازات التنوير الكهربائي ، وجر المياه ، والمرافئ ، والخطوط الحديدية الخ.. .
وليسمح لنا ان نأمل تحقيق بعض المشاريع المعروضة اعلاه ، وان نأمل ازدهار هذه المشاريع يكون مدعاة طبيعية لورود رساميل لبنانية اخرى ناحية لبناننا العزيز .

الباب الرابع

دور الدولة في تشجيع توظيف الاموال

من الامور المرغوب فيها جداً مساهمة اللبنانيين المغتربين في تمويل النهضة الاقتصادية في لبنان .

فلبنان بلد جديد واسع الامكانات يترتب علينا ان نعمل فيه وننظم كل شيء .
ويتطلب استثمار موارده الطبيعية وجميع ثرواته ، وتجهيزه تجهيزاً تاماً لتمكينه من القيام بدوره الاقتصادي — يتطلب ذلك مئات الملايين من الدولارات .
ولقد وظف فيه ، في السنوات الخمسين الاخيرة ، رؤوس اموال اجنبية هامة ، ولا يزال هذا العمل مستمراً .

فعلى الحكومة ان تسهل وتشجع احوال رأس المال الوطني مكان رأس المال الاجنبي في المشاريع الخاصة وفي تمويل التجهيز .

ومما لا جدال فيه ان تقدم الطيران اجزاً في المسافات وقرب المغتربين من وطنهم الام فجعل نيويورك مثلاً على بعد ٢٤ ساعة طيران من بيروت .

غير ان رصد قسم من رؤوس اموال اللبنانيين المغتربين قصد مساهمتهم في المشاريع الاقتصادية الوطنية الكبرى يتضمن شروطاً تمهيدية منها :

١ — ان يت نهائياً بوضع المغتربين اللبنانيين السياسي . هذا مع العلم انه ليس من المحتم ان يعدل الاعتراف بحقوق المغتربين السياسية والانتخابية، اسس التمثيل الطائفي ونسبته .

- ٢ — ان يحقق بأسرع ما يمكن، الاصلاح السياسي والمعنوي الذي وعد به رئيس الدولة في رسالته بتاريخ ٢١ ايلول سنة ١٩٤٩ . اذ انه يجب ان يتوفر للمغتربين في وطنهم الام ما يعايشونه كل يوم في البلدان الحرة الراقية التي يقطنونها من نظام سياسي كامل وحكومة وادارة وعدل لا غبار عليها .
- ٣ — ان ينشأ في لبنان نظام اقتصادي ونظام ضرائب يقدمان اوسع الامكانات وحقلا شاسعا للعمل . وان يتوقف مكتب القطع عن اقتطاع ١٠ ٪ من الدولارات الموظفة بالسعر الرسمي ، وان تقوم الادارة بمجهود جدي لتأمين جر المياه وتوزيع القوة المولدة والطاقة الكهربائية بشروط منتظمة واسعار معقولة .
- ٤ — ان يجري ، اخيراً ، عمل تشريعي واداري فعال لتسهيل تحقيق بعض المشاريع .

* * *

قصدا الاحتفاظ لهذه النشرة بطابعها العالمي الفني ولذا تجنبنا جميع المشاحنات السياسية . غير انه كان من الضروري ان نلمح هنا الى وضع المغتربين السياسي والى ضرورة تحقيق الاصلاح الموعود به . ونكتفي بهذا التلميح .

غير اننا نعتبر ان التوسع والتعليق ضروريان في الشؤون المالية والضرائب والاقتصادية وفي بعض مظاهرها التي تهم بصورة خاصة المغتربين المدعويين الى توظيف الاموال في البلاد .

- ١ — اقتطاع ١٠ بالمئة من القطع بالسعر الرسمي
- ان السوق الحرة للقطع المنشأ في لبنان والذي ساهم مساهمة كبرى في نمو عدة نشاطات ، لا يزال يحتفظ بانظمته وتدابير قد تؤدي ضرراً فادحاً بمصالح الاشخاص الراغبين بتوظيف الاموال في البلاد .
- فمكتب القطع مصرح له باقتطاع ١٠ ٪ من القطع النادر الموظف بلبنان ، بالسعر الرسمي وهكذا يخسر الرأسمالي نيفاً وليرة لبنانية ونصف الليرة في كل عشرة دولارات .
- فمن الواجب تعديل هذا التدبير ، على الاقل لصالح اللبنانيين المغتربين المدعويين لتوظيف رؤوس الاموال التي يحتاج اليها لبنان لتنمية اقتصادياته .

٢- النظام الضرائبي الخاص بالشركات المغفلة

يخضع القانون الذي احدثت بموجبه الضريبة على الدخل، ارباح الشركات المغفلة للضريبة التصاعدية. ان هذه يجب ان تدرس بتجرد ويعاد النظر فيها .

فند ١٦ آب سنة ١٩٤٤ (مراجعة الملاحق رقم ١٢ من «التصميم الانشائي») ، انتقدت جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية نظام الضرائب الذي كان منوياً تطبيقه على الشركات المغفلة . وقد جاء ، خاصة ، في هذه المذكرة ما يلي :

« ان نظام الضرائب الخاص بالشركات المساهمة ، في حالته هذه ، قد يضعف من الهمة في انشاء مثل هذه الشركات . فليس من سبب يدعو الى جعل السيد فلان الذي يبني فندقاً ويستثمره كفرد لا يدفع الا ٤ ٪ كضريبة على دخل استثماره الفندي وذلك بعد حسم القيمة المعفاة اساساً ، مما يخفض الرسم الذي يجب دفعه الى ٢ او ٣ ٪ ، بينما نجعل عشرين شخصاً ممن يؤسسون شركة فنادق يدفعون الحد الاعلى للضريبة اي ٢٠ الى ٢٥ ٪ . ان تديراً كهذا يقتل كل مبادرة الى تأسيس الشركات المساهمة . »
يجب الا تؤول امكانية انشاء الشركات المغفلة الكبرى بعناية الاشخاص المقيمين في الخارج واموالهم ، الى مظلة في فرض الضرائب . فمن الضروري تعديل النظام الضرائبي المتعلق بالشركات المغفلة ، ولا سيما بتلك التي تنشأ برؤوس اموال اللبنانيين المغترين .

يجب تطبيق النظام التصاعدي على الايرادات الفردية الحاصلة للمساهمين من الشركات المغفلة ، لا على مجموع ارباح هذه الشركات .

فالطريقة المثلى تكون في التوفيق بين مبادئ العدل في توزيع الضرائب وبين مصلحة الخزينة والرغبة الاقتصادية في تشجيع انشاء الشركات المغفلة للاستفادة من موارد البلاد . فعلى اعتماد سياسة تؤول الى جلب رؤوس الاموال — من الاجانب والمغترين — والى تشجيع توظيفها .

وفي حال تعذر اصلاح النظام الضرائبي المتعلق بالشركات المغفلة ، يبقى من الممكن تحقيق بعض المشاريع العقارية والفندقية بشكل ملكية مشتركة « مشاع » ، وذلك للافادة من نظام ضرائبي موافق . وعلى هذا الاساس يمكن تحقيق مشروع بيروت الجديدة ، بشرط ان يعتمد الى تدبير تشريعي يخص المساهمين بثلاثين الى ٤٠ ٪ من اراضي المدينة الحديثة تعويضاً عن الايرادات التي لن توزع خلال الاربع او الخمس السنوات الاولى . ويعفى توزيع الاراضي هذا من الضريبة على الدخل .

٣- العمل التشريعي والاداري

ان في تحقيق بعض المشاريع العمرانية الكبرى فائدة جلى في نهضة البلاد الاقتصادية . غير ان اللبنانيين المعتريين لن يقبلوا عليها الا اذا لمسوا عند نواب المجلس واعضاء الادارة مساعدة فعالة وتشجيعاً واضحاً .

لقد اشرنا في ما سبق الى الاساليب التي نقترحها لاستملاك تلال الرمل جنوبي العاصمة ، وهو مثل رمزي بين الف .

فالمعتربون بعيدون عنا . وقد لا يتمكن ممثلوهم بيننا من الدفاع عن رؤوس اموالهم الموظفة وعن مصالحهم ضد كل تجاوز وتجاوز على القانون كما لو كانوا يشرفون عليها بانفسهم . فيتوجب اذن اعطاؤهم الضمانات الرسمية وتأكيدهم من عناية سلطات البلاد العليا الفعالة بمصالحهم وحسن التفاتها الى ما فيه نفعهم وخيرهم العميم .

الخاتمة

ان هذا البحث وما استعرضنا فيه من مشاريع مالية واقتصادية وفنية يوافق ، في القسم الاكبر منه ، الاماني والرغبات التي عبرت عنها هيئات المغتربين اللبنانيين وجمعياتهم واحلافهم والتي نقلها الينا معالي وزير الشؤون الخارجية .

ولم يكن ممكناً في نشرة موزعة ، التوسع والتفصيل في مختلف المشاريع . غير ان بعض الهيئات من اللبنانيين المقيمين قد درست هذه المشاريع درساً عميقاً مشبعاً ، وهي تكون سعيدة في ان تساهم مع اللبنانيين المغتربين .

ويكفي ان نذكر لهم ان جميع الوثائق والمعلومات المتعلقة بمعظم هذه المشاريع مجموعة في ملفات خاصة يمكن كل راغب في الاطلاع والاستقصاء مراجعتها ساعة يشاء .

واننا لا نفتر بهذا الاتصال الاول ونبني عليه آمالاً وهمية . ولكن ، مما لا شك فيه ، ان المشاريع المطروحة سابقاً ستلفت انتباه الرأسمالين المغتربين الراغبين في توظيف اموالهم في البلاد . غير ان التحقيق النهائي وانشاء الشركات يتطلبان جهوداً كبيرة ودروساً اكثر عمقاً واتصالات جديدة ورحلات واجتماعات .

ولعل ما اشرنا به من ضرورة الاسراع في انشاء « شركة الابحاث الاقتصادية والمالية والفنية » برأسمال مئة الف دولار ، هو الطريق الامثل الذي يؤدي الى تحضير عدة مشاريع وتحقيقها ، نذكر منها خاصة مشروع « مصرف الاعمال » نجعل منه ، كما بينا ، العامل التنفيذي والدافع الاول لانشاء باقي الشركات .

واننا ندعو المشتركين في مؤتمر الاحلاف اللبنانية السورية الاميركية الى انشاء شركة الابحاث هذه خلال انعقاد المؤتمر .

اما وقد قننا الان ، عن رغبة وسرور بالمهمة التي انتدبتنا اليها دائرة حكومية تهدف في عملها الى بلوغ درجات التحقيق والتنفيذ ، نخالجا الشعور باننا ساهمنا ، على قدر المستطاع في تسهيل التعاون مع اللبنانيين المغتربين في سبيل نهضة لبنان وعمرانه الاقتصادي .

بيروت في ٢٤ تموز سنة ١٩٥٠

جبرائيل ماضي

ملحق

نظام الشركة المغفلة للدراسات الاقتصادية والمالية والفنية

الفصل الاول

المادة الاولى: بين اصحاب الاسهم المنشأة فيما يلي، والتي تنشأ فيما بعد، تأسست شركة مغفلة لبنانية خاضعة لنصوص هذا النظام وللقوانين النافذة في الجمهورية اللبنانية .

المادة الثانية: تتعاطى هذه الشركة تحضير ودرس كافة المشاريع الاقتصادية والمالية درساً علمياً تكنولوجياً وتتعاطى وضع التصاميم والخرائط، وتحضير أنظمة الشركات المغفلة المنوي انشاؤها للقيام بالمشاريع المالية والصناعية والفنية والتجارية ان كان في لبنان او في بلدان الشرق الاوسط

المادة الثالثة: يكون اسم هذه الشركة: « الشركة المغفلة للدراسات الاقتصادية والمالية والفنية . »

المادة الرابعة: مركز الشركة ومحل اقامتها القانوني، في بيروت، ويحق للشركة ايجاد فروع لها في مختلف المدن اللبنانية وفي الخارج .

المادة الخامسة: مدة الشركة - اذا لم تحل قبل اوانها او لم تعدد - ٤٩ سنة ابتداء من تاريخ تأسيسها النهائي .

الفصل الثاني

المادة السادسة: عيّن رأسمال الشركة بـ ١٠٠.٠٠٠ (مائة الف) دولار اميركي موزعة على ١٠٠٠ سهم قيمة الواحد منها ١٠٠ دولار .

تعرض هذه الاسهم ، اولاً ، لاكتتاب اللبنانيين المغتربين على ان لا يتجاوز اكتتابهم الـ ٩٩٦ سهماً . اما الاسهم التي لا يكتتب بها المغتربون فيحق للبنانيين المقيمين ان يكتتبوا بها . وبحال زيادة رأسمال الشركة فيكون للمساهمين القدماء الافضلية في الاكتتاب بجميع الاسهم الجديدة على نسبة السهام التي يملكونها . وان الجمعية العمومية تنظم كيفية هذا الحق

المادة السابعة: تدفع قيمة الاسهم هكذا :

١ - ربع القيمة نقداً عند الاكتتاب .

ب - الرصيد ، على دفعة واحدة او على اقساط ، بناء لطلب مجلس الادارة ، بعد موافقة مجلس المراقبة .

المادة الثامنة: بحال التأخر عن ايفاء ثمن الاسهم يحق للشركة ، بعد الانذار ، ان تبيعها في البورصة وذلك وفقاً للمواد ١٩ او ٢٠ او ٢١ من قانون التجارة اللبناني .

المادة التاسعة: لا تتعرف الشركة الى اجزاء الاسهم ، بل على الذين يملكون اجزاء من السهم الواحد ان يتمثلوا بواحد منهم في جمعيات الشركة العمومية .

المادة العاشرة: لا يجوز اصدار سندات على الشركة الا بعد ترصيد ثمن كامل الاسهم وتحرير الرأسمال .

الفصل الثالث

المادة الحادية عشرة: يقوم على ادارة الشركة مجلس مؤلف من تسعة اعضاء نصفهم يكون على الاقل من الجنسية اللبنانية .

المادة الثانية عشرة: ان الجمعية العمومية للمساهمين هي التي تنتخب اعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاث سنين . ويمكن اعادة انتخابهم ابدأً . ويشترط على المساهم ليصح ان يكون عضواً في مجلس الادارة ان يكون مالكاً لسهم واحد على الاقل يلصق عليه او عليها طابع يشير الى عدم جواز

التفرغ عنه او عنها ويودع في صندوق الشركة ويخصص لضمان جميع الاخطاء الادارية والتي قد يكون ارتكبها هؤلاء الاعضاء اثناء قيامهم في عضوية مجلس الادارة .

المادة الثالثة عشرة : يعين المؤسسون اول مجلس ادارة وذلك بصورة استثنائية وهو مؤلف من السادة : ...

وتكون مدة عمل اعضاء مجلس الادارة الاول ثلاث سنين .

المادة الرابعة عشرة : يستطيع كل عضواً يتعذر عليه الحضور او يكون غائباً ان ينوب عنه ، وعلى مسؤوليته الخاصة ، عضواً آخر من المجلس ، شرط ان يعطيه وكالة خاصة . لا يحق لاي عضو كان ان يعطى له اكثر من وكالة واحدة .

المادة الخامسة عشرة : ينتخب مجلس الادارة رئيساً لممارسة الصلاحيات وتحمل التبعات التي نص عليها القانون .

المادة السادسة عشرة : تتخذ القرارات في مجلس الادارة باكثرية الاعضاء الحاضرين النسبية ويقوم رئيس مجلس الادارة بتنفيذ احكام هذه القرارات .

المادة السابعة عشرة : لمجلس الادارة ان يقوم بجميع الاعمال التي يستوجبها سير مشروع الشركة على الوجه المألوف وتكون ملزمة للشركة الى هذا الحد . وكل ما تجاوزه يجب فيه الحصول على ترخيص جمعية المساهمين العمومية .

ويتوجب عليهم التقيد بجميع احكام القانون الملقاة على عاتقهم كاعضاء مجلس الادارة والمبينة في المواد ١٤٤ وما يليها من قانون التجارة .

المادة الثامنة عشرة : يجب ان يحضر نصف اعضاء المجلس على الاقل لتكون قراراته قانونية .

على هذا المجلس ان يدون قراراته بسجل خاص يحفظ في مركز الشركة ، يوقع عليه رئيس المجلس او ممثله ليصح الرجوع اليها عند الاقتضاء . وان صوراً عن هذا السجل يجب ان تبلغ الى مجلس المراقبة في مهلة يجب ألا تزيد على الثانية ايام .

الفصل الرابع

المادة التاسعة عشرة : تنتخب الجمعية العمومية السنوية مجلساً للمراقبة مؤلفاً من ثلاثة الى خمسة اعضاء . ويكون مركز هذا المجلس في مدينة نيويورك . بيد انه يستطيع ان يوفد واحداً من

اعضائه او اكثر الى بيروت .

يمارس مجلس المراقبة الصلاحيات العامة التي تستوجبها مراقبة نشاط الشركة وفقاً لمنطوق المواد ١٧٢ وما يليها حتى المادة ١٧٨ من قانون التجارة .

يرفع مجلس الادارة تقريراً للجمعية العمومية السنوية . ويستطيع ان يدعو الجمعية العمومية الى الانعقاد ساعة لا يفعل ذلك اعضاء الادارة ، وعندما يطلب انعقاد الجمعية عدد من المساهمين الذين يملكون خمس رأسمال الشركة . وهو يستطيع ذلك كلما دعت الحاجة ورأى دعوة الجمعية مناسبة .

الفصل الخامس

المادة العشرون : جمعيات المساهمين هي الجمعية التأسيسية ، والجمعيات العمومية العادية ، والجمعيات العمومية غير العادية .

ان الحق في دعوة الجمعيات العادية وغير العادية يرجع لمجلس الادارة وبصورة استثنائية لمجلس المراقبة .

اما الجمعية التأسيسية فيرجع الحق بدعوتها الى المؤسسين .

المادة الحادية والعشرون : تتخذ الجمعية التأسيسية القرارات المختصة بتأسيس الشركة فتتظر فيها اذا كانت جميع الشروط اللازمة لتأسيسها قد روعيت . وتعين اعضاء مجلس الادارة الاول كما تعين ايضاً مفوضي المراقبة للسنة الاولى .

تنظر الجمعية العمومية العادية في جميع المسائل التي تتجاوز حدود اختصاص مجلس الادارة . وتعطي هذا المجلس التفويضات اللازمة للقيام بالاعمال التي لا يكون مجلس الادارة مفوضاً بها ، وبصورة عامة ، تحدد شروط الوكالة المعطاة لمجلس الادارة لتسيير اعمال الشركة في المواضع غير المذكورة في القانون والنظام .

ويتوجب على هذه الجمعيات بنوع خاص ان تستمع الى تقرير مجلس الادارة ، والى تقرير مفوضي المراقبة ، وان تصدق حسابات السنة (الميزانية ، والحسابات العامة ، والارباح والخسائر) وذلك بعد الاستماع الى تقرير المدقق في الحسابات وان توافق على اعمال الادارة وتعطي المديرين الابرأ وتعين الارباع التي يجب توزيعها الى غير ذلك من الصلاحيات

والواجبات والحقوق المفوضة اليها بحكم القانون والعرف والعادة .

وتنظر الجمعية العمومية غير العادية في جميع المسائل التي ترمي الى ادخال تعديلات على نظام الشركة دون حق تعديل جنسية الشركة اللبنانية التي يجب ان تظل عليها قانوناً .

المادة الثانية والعشرون: تصير الدعوة الى الجمعيات العمومية قبل ستة اسابيع على الاقل من تاريخ انعقاد الدورة وذلك بواسطة اعلامين يدرجان في جريدتين يوميتين يصدران ببيروت ، وباعلامين يدرجان في جريدتين يوميتين يصدران بنيويورك ، احدهما تصدر باللغة العربية ، على ان يصير الاعلان مرتين على فارق اسبوع بينهما . وتتضمن الدعوة جدول الاعمال .

تراعى في مناقشات الجمعيات العمومية وفي مقرراتها القواعد المنصوص عليها في المواد ١٧٩ وما يليها من قانون التجارة اللبناني .

الفصل السادس

المادة الثالثة والعشرون : تبدأ سنة الشركة في اول كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الاول من كل سنة . اما السنة الحسابية الاولى فتبدأ منذ تأسيس الشركة وتنتهي في ٣١ كانون الاول ١٩٥١ . وتدعى الجمعية العمومية الاولى في نهاية السنة الحسابية الاولى .

المادة الرابعة والعشرون : ان ارباح الشركة الصافية السنوية توزع بعد حسم النفقات العامة واتعاب الخبراء ، وفقاً لما يلي :

١ - يحتب ١٠٪ من الارباح الصافية لتأمين الاموال الاحتياطية وذلك حتى ان تبلغ هذه الاموال ثلث رأسمال الشركة .

٢ - ويوزع الرصيد كما يلي :

١ - ٢٥٪ لمجلس الادارة .

٢ - ٧٥٪ ، وهي الرصيد ، توزع على الاسهم .

الفصل السابع

المادة الخامسة والعشرون : تحل هذه الشركة للاسباب الشاملة جميع الشركات التجارية . على انه اذا اتضح من الموازنة ان الشركة خسرت كامل الاحتياطي ونصف رأسمال الشركة وجب حينئذ على

اعضاء مجلس الادارة ان يعقدوا جمعية عمومية غير عادية لتقرير ما اذا كانت الحالة تستوجب حل الشركة قبل الاجل او تخفيض رأسمالها او اتخاذ تدبير آخر .

المادة السادسة والعشرون : مجال التصفية تعين الجمعية العمومية غير العادية المصفين بناء على اقتراح مجلس الادارة او مجلس المراقبة . واذا تعذر عقدها فيعود الامر الى المحكمة .

ان تعيين المصفين يضع حداً لوكالة مجلس الادارة . غير ان اعضاء مجلس المراقبة يظلون في وظائفهم حتى الانتهاء من التصفية وذلك وفقاً للمادة ٢١٦ وما يليها من قانون التجارة اللبناني .

المادة السابعة والعشرون : لا تعتبر هذه الشركة قد تأسست نهائياً الا اذا تحققت الامور التالية :

- ١ - اذا اجيزت بمرسوم .
- ٢ - اذا انعقدت الجمعية العمومية التأسيسية .
- ٣ - اذا صار تعيين اعضاء مجلس الادارة ، واعضاء مجلس المراقبة والمدققين في الحسابات .
- ٤ - اذا تمت معاملات النشر القانونية .

DATE DUE

J. Lib.

24 JUN 1983



330.9569:M267fA:c.1

منسجم ، جبرائيل

في سبيل نهضة اقتصادية لبنانية يساهم

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01017039

330.9569

M267fA

330.9569

M267FA

C.I